

Distr.
GENERALCEDAW/C/ETH/1-3/Add.1
20 October 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISHاتفاقية القضاء
على جميع أشكال
التمييز ضد المرأةاللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأةالنظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب
المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز
ضد المرأةالتقارير الدورية الأولى والثانية والثالثة المجمعة
المقدمة من الدول الأطراف

إثيوبيا

المحتويات

الصفحة		
٣	أولا - نظرة عامة
٤	ثانيا - مركز المرأة في اثيوبيا
٦	ثالثا - مقدمة ومعلومات أساسية
٦	ألف - مقدمة
٧	باء - معلومات أساسية
١٠	رابعا - عدم المساواة في تقاسم السلطة وصنع القرار على المستويات جميعها
١١	خامسا - عدم كفاية آليات تعزيز تشجيع تقدم المرأة على كل المستويات
١٢	ألف - الأجهزة الوطنية
١٥	باء - البرنامج الوطني للعمل
١٦	جيم - السياسة الوطنية حول المرأة الاثيوبية
١٧	دال - الأهداف الرئيسية للسياسة
١٨	هاء - المانحون والمنظمات غير الحكومية
١٩	سادسا - عدم الوعي بحقوق المرأة المعترف بها وطنيا ودوليا وعدم الالتزام بها

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>		
١٨	ألف - الالتزامات الدولية
١٩	باء - المركز القانوني للمرأة
٢٢	جيم - خلق الوعي
٢٤	الفقر - سابعا
	عدم المساواة في وصول المرأة إلى مجالات تحديد الهياكل الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية، والعملية الانتاجية نفسها، وفي المشاركة في كل ذلك
٢٧	تاسعا -
	عدم المساواة في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل والوسائل الأخرى لتحقيق الحد الأقصى من الوعي بالحقوق والاستفادة من إمكانيات المرأة
٢٨	ألف - تعليم المرأة
٢٨	باء - الوصول إلى الخدمات الصحية
٣٠	جيم - العمالة
٣٤	عاشرا - العنف ضد المرأة
٣٦	حادي عشر - تأثيرات الصراعات المسلحة الوطنية والدولية أو أنواع الصراع الجارية الأخرى على المرأة
٣٧	
		<u>المرفقات</u>
٤١	الأول - ولكن هل تستطيع المرأة أن تكسب السلام؟
٤٣	الثاني - الجداول
٦٢	الثالث - المراجع

أولا - نظرة عامة

تصنف إثيوبيا ضمن أقل البلدان نمواً، فالنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي متخلف كثيراً، ولكون الاقتصاد زراعياً بالدرجة الأولى فإن أكثر من ٨٥ في المائة من السكان يعملون في الزراعة، وتسهم الزراعة بأكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومتوسط الدخل السنوي للفرد ١٢٠ دولاراً أمريكياً. ولا تغطي الخدمات الاجتماعية المتوفرة، كالصحة والتعليم، حتى ٥٠ في المائة من السكان الذين يتزايدون بسرعة، أما خدمات الهياكل الأساسية، كالطاقة وإمدادات المياه، والمرافق الصحية والمجاري، والطرق ومرافق النقل الأخرى، فلا تيسر إلا لجزء صغير جداً من السكان.

ومن أبرز الملامح استلفاتنا للنظر في المجتمع الإثيوبي تدني مكانة المرأة. وتشير المؤشرات الاجتماعية للتنمية البشرية ونوعية الحياة إلى صورة كالحة. فجميع البيانات المتوفرة تدل على أن المرأة تنهض بعبء غير متناسب في التغلب على مشكلات الفقر، وتضطر إلى وجود منظور، وإلى المنافذ إلى الخدمات العامة، وإلى فرص العمل، بالإضافة إلى افتقارها إلى فرصة المشاركة وصنع القرار.

تحتل إثيوبيا المرتبة الثالثة بين بلدان أفريقيا في عدد السكان، إذ كان عدد سكانها ٥٤,٩ مليون نسمة في عام ١٩٩٤. وتتميز الخصائص الديموغرافية في البلد بمعدل خصوبة عالٍ ومعدل وفيات آخذ في الانخفاض ببطء، مما يؤدي إلى زيادة سريعة في عدد السكان. وقد ازداد عدد السكان بحوالي ١٥ مليون نسمة في العقد الأخير، ويتوقع أن يبلغ ٦٦,٧ مليون نسمة في سنة ٢٠٠٠.

وكان من نتيجة ارتفاع معدل الخصوبة ومعدل الوفيات أن التوزيع العمري لسكان إثيوبيا يتضمن عدداً كبيراً من صغار السن جداً وعدداً قليلاً نسبياً من المسنين. وفي عام ١٩٩٤ كانت نسب السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٠، والذين تبلغ أعمارهم ١٠ - ٥٩، ومن تبلغ أعمارهم ٦٠ وأكثر، هي، على التوالي ٤٨,٦ و ٤٦,٧ و ٤,٧ في المائة. وكان متوسط العمر هو ١٥,٢ سنة، ويقدر أن مجموع السكان يتزايد بمعدل ٢,٩ في المائة في العام، وأن السكان الحضريين يزدادون بمعدل ٤ في المائة سنوياً^(١).

ويستدل من معدل المواليد الأولي ومعدل الخصوبة الكلي أن مستوى الخصوبة في البلد من أعلى المستويات في العالم، وقد بقي كذلك باستمرار طوال السنين. ويبلغ متوسط المعدل الأولي للمواليد ٤٧,٨ في الألف، في حين يقدر المعدل الكلي للخصوبة بواقع ٧,٧ أطفال لكل امرأة، في السنوات من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠^(٢) ويبدأ الحمل في أعمار مبكرة، وما يقارب ثلثي النساء الإثيوبيات في سن الإنجاب يصبحن أمهات قبل بلوغهن العشرين.

ويكون الأطفال والنساء حوالي ثلاثة أرباع العدد التقديري لسكان إثيوبيا ويشكلان، سوية، المجموعة الكبرى من الشريحة المحرومة اقتصادياً واجتماعياً من البلد^(٣). ومعدل وفيات الرضع والأمهات من بين أعلى المعدلات في العالم، وتدل أنماط انتشار الأمراض على تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها غالباً، وعلى الخصوص بين الجماعات المتدنية اجتماعياً - اقتصادياً والأطفال والنساء^(٤).

ومستوى التحضر متدن جدا، فحتى عام ١٩٩٤ كانت نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق حضرية، لا تتجاوز ١٥ في المائة وتتركز في ثلاث مدن رئيسية، مما مؤداه أن بقية السكان يعيشون في مدن أصغر نسبيا، تظل روابطها بالقطاع الريفي قوية. ويستمد السكان المقيمون في المناطق الريفية رزقهم، الى حد كبير، من انتاج زراعة الكفاف (الحبوب) في المرتفعات الشمالية ومن انتاج البن في المرتفعات الجنوبية ورعي الماشية في المنخفضات الرعوية. ولا تزال الزراعة تساهم بالقسط الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، وتعتمد تجارة الصادرات في البلد، الى حد كبير، على البن. وفي المتوسط ساهم البن بنسبة ٥٤ في المائة في إجمالي حواصل الصادرات في السنوات من ١٩٧٨ الى ١٩٨٤، وارتفعت هذه النسبة الى ٥٥,٢ في المائة في السنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٨٧. والاعتماد على الحاصل المتأتية من محصول تصديري واحد يشكل عنصر خطر رئيسي متأصل في إثيوبيا^(٥).

ثانيا - مركز المرأة في إثيوبيا

تنتمي النساء في إثيوبيا الى جماعات عرقية وثقافية متباينة؛ وبناء على ذلك فإن لهن احتياجات ومصالح متنوعة. ويمكن ايجاز الاحتياجات الأساسية لأغلبية النساء الريفيات بأنها امتلاك الأصول والحصول على الموارد الانتاجية، والماء الصالح للشرب، والوقود، ووسائل الاقتصاد في المجهود، والأسواق، بالإضافة الى خدمات الرعاية الصحية والعناية بالطفل. ومن جهة أخرى تحتاج أغلب النساء الحضريات الى المهارات الراضجة، والعمل، والتسهيلات الصحية والتعليمية، والائتمان المالي، والتغذية الملائمة، والمصادر الرخيصة للطاقة، الخ. وتحتاج كل من النساء الريفيات والنساء الحضريات الى مشاريع تصلح تحديدا للمرأة، تقوم على سياسات وخطط وطنية، ولكن لا بد من أن تختلف النهج والأولويات ومجالات الاهتمام.

ويتحدد بوضوح دور المرأة والرجل ومركزهما، وينسبان اليهما على أساس الجنس والعمر. ويستمد معظم الناس في إثيوبيا رزقهم من زراعة الكفاف؛ ومع ذلك فإن الافتقار الى البيانات عن العوامل الإقليمية والعرقية والدينية المؤثرة في تقسيم العمل في زراعة الكفاف حسب الجنس يجعل الفهم الشامل لدور المرأة في الانتاج الزراعي محدودا. وأكثر حدة من ذلك الافتقار الى بيانات كافية عن دور المرأة في الاقتصاد الرعوي وفي إدارة شؤون الماشية وضالة البيانات المتوفرة عن دور المرأة في الزراعة تدل على أن قدرة المرأة على الملكية والحصول على الموارد الانتاجية الأخرى تختلف اختلافا كبيرا من جماعة إثنية ودينية الى أخرى^(٦).

وعلى الرغم من التباينات الإقليمية والإثنية فإن المرأة تباشر بعض المهام الزراعية، وتتضمن هذه المهام جمع الأعشاب الضارة، وبستنة الخضروات، والحصاد والتجهيز والخزن، والحلب، والعناية بالدواجن والماشية الصغيرة. ومستوى مشاركة المرأة في الزراعة ونوع هذه المشاركة يعتمدان، بالدرجة الأولى، على نوع التكنولوجيا المستخدمة في المزرعة. ففي المناطق التي تزرع فيها الحبوب، مثلا، حيث يكون المحراث الوسيلة الرئيسية للزراعة، يكون الحرث وبذر الحبوب من مهام الذكور على وجه الحصر. أما المناطق التي تعتمد فيها الزراعة على المعزقة فإن المرأة تشارك في جميع مهام المزرعة إلا بذر الحبوب. وما تهم ملاحظته، في هذا الشأن، أن للحرثة وبذر الحبوب، اجتماعيا، قيمة أكثر مما لجميع المهام الأخرى التي

تشارك فيها المرأة بفاعلية. ووفقا لذلك ينظر الى الرجال بوصفهم المزارعين وصانعي القرار، وتعتبر النساء مساعدات لرب الأسرة. وفي حين يكتسب الرجال مكانتهم على أساس أدوارهم الانتاجية يقيس المجتمع قيمة النساء بدورهن في الإنجاب وقد وفر ظهور الاقتصاد النقدي والمحاصيل النقدية فرصا جديدة للرجال وعزز أكثر منزلتهم العليا^(٧).

وإضافة الى الأدوار والمسؤوليات المحددة بوضوح، فإن الرجال والنساء يفرض عليهم التقيد بمسافة اجتماعية كبيرة^(٨) فالنساء يعتبرن، عموما، تابعات للرجال. وعلى الرغم من أن النساء يسهمن بدرجة مهمة في التنمية الاقتصادية للبلد فإنهن يفتقرن الى التقدير، والى معرفة حقوقهن وامتيازاتهن كمواطنات، وكذلك الى الوعي بها، ويحرمن، في معظم الحالات، من الحصول على التكنولوجيا والتدريب الابتكاري. وعلى كل حال، فإن التخلف في إثيوبيا يصل الى حد يجعل القدرة على الحصول على التكنولوجيا قاصرة على جزء صغير من سكان الحضر.

وتنهض المرأة في إثيوبيا، كما في أي مكان آخر من العالم، بالمسؤولية الأولى عن صحة الأجيال الجديدة وتغذيتها وتنشئتها وتعليمها الأساسي وسلوكها. ولا تستطيع الأم الجاهلة تعليم أطفالها ما لا تعرفه هي نفسها. إن الدائرة المغلقة من الفقر والامية وسوء التغذية وتكرار الحمل ستستمر ما لم تشجع فرص وقيم وأفكار جديدة. وتقدير إسهام المرأة في الاقتصاد والثقافة ورفاهية المجتمع، بالإضافة الى جميع الممارسات الاجتماعية، يغير سلوكيات الجيل القادم ومعاييرها. ومع ذلك، تبقى النساء تابعات وممنوعات من الحصول على نصيب عادل من موارد البلد على الرغم من إسهامهن الكبير في اقتصاد البلاد وثقافتها والجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية فيها^(٩).

وقد قاست النساء كثيرا نتيجة للصراع الداخلي والجفاف المتكرر. وعلى الرغم من كونهن يحملن عبء الأعمال اليومية فإنهن ينزلن، تقليديا، الى مكانة أدنى اقتصاديا واجتماعيا، ولا يتمتعن إلا بقليل من السيطرة على الموارد. كذلك هن من يعتني بالأسرة بصورة رئيسية، ويباشرن مهام شاقة في جلب الماء وخشب الوقود، وكذلك يشاركن في الأنشطة الزراعية. وقد أضاف تصعيد الحرب مسؤوليات عائلية أكثر خلال زمن القلق والخوف على سلامة الأزواج والأبناء والأقارب الآخرين. وتسببت أهوال المجاعات في وقوع تجربة تماثل ذلك تدميرا. وشهدت أعداد كبيرة من النساء الفقيرات موت أطفالهن، وأجبرن على حياة إتكال كامل في معسكرات الإغاثة، وقد تزايد، حديثا، عدد المشرذات^(١٠) وقد ترك تسريح الجنود السابقين، ومعظمهم رجال، دون وسيلة للرزق، مؤثرين بذلك على حياة عائلاتهم، واستقرت عائلات العائدين في ملاجئ مؤقتة كما فعل كثير ممن اجتثهم الجفاف والأحوال الأمنية الرديئة. وكان على أولئك النسوة أن يهجرن حياتهن الطبيعية، وأن يواجهن مستقبلا غير مضمون^(١١).

وعلى الرغم من أن النساء الإثيوبيات يكون نصف السكان تقريبا فإنهن يتخلفن عن الرجال في المشاركة في الحياة العامة، وهن أكثر المجموعات السكانية أعباء، ويفتقرن الى سلطة اتخاذ القرار. وهن قليلات التعليم أو غير متعلمات، مما يؤدي الى انخفاض مستوى الوعي، والى قلة الدخل، وانخفاض القدرة على الحصول على الخدمات الصحية المحدودة. كذلك هن يفتقرن الى وسيلة الاستفادة من الأصول الانتاجية

والتكنولوجيات المناسبة لتيسير عبء عملهن اليومي. وبالإضافة الى ذلك فإن المواقف والممارسات التقليدية الضارة، المدعومة بالمؤسسات القانونية، تؤثر فيهن تأثيرا سلبيا^(٥٧).

ثالثا - مقدمة ومعلومات أساسية

ألف - مقدمة

كانت المحاولات التي بذلت لهم الأسباب المؤدية إلى تدني مركز المرأة عالميا عملية تراكمية مبنية على تقييم الأمور من منظورات جديدة، والأخذ بوسائل عملية لتغيير الحالة. وقد عينت، أولا، عناصر ترتبط بالمعايير والقيم والمواقف التقليدية باعتبارها العوامل الرئيسية في ثقافة تضع المرأة في مكانة أدنى ومن ثم تهميشها ثم تحول التركيز إلى الصلة بين قضايا المرأة وبرامج التنمية.

وقد أكد مناصرو حقوق المرأة على إسهام المرأة في الاقتصاد، وعلى دورها بوصفها شريكة فعالة في التنمية. وعلى نحو مماثل، ظهر، بعد مؤتمر بوخارست للسكان عام ١٩٧٤، جدل ربط الفقر بالنمو السكاني. وقد أدت هذه الاهتمامات إلى الأخذ بنهج تعزيز دور المرأة في التنمية الذي شاع واكتسب صيغة مؤسسية خلال عقد الأمم المتحدة الأول للمرأة (١٩٧٥-١٩٨٥). وفي أعقاب مؤتمر المكسيك في عام ١٩٧٥، أنشئت أجهزة وطنية من قبيل المكاتب المعنية بالمرأة في الإدارات الحكومية والوكالات المانحة.

وفي المرحلة المبكرة نوقش خياران للسياسة، كان أحدهما نهج الإنصاف، الذي يشدد على الإنصاف بين الجنسين، وذلك من خلال إعادة توزيع الموارد من الرجال إلى النساء. وقامت دعوات من أجل حقوق المرأة القانونية والسياسية، علاوة على تكافؤ الحق في المشاركة والمكافأة. وكان الخيار الثاني هو نهج مناهضة الفقر، الذي أعطى الأولوية لتحسين مركز المرأة الفقيرة. وقد نظر إلى فقر المرأة بوصفه نتاج التخلف المتكرر، في الماضي، عن الاعتراف بإسهام المرأة في التنمية. واعترف هذا النهج بدور المرأة الحيوي في كل من الاقتصاد وتوفير حاجات أسرتها. وغدت النساء مجموعة مستهدفة في التنمية. وقد دعا المناصرون إلى تحسين تمكن المرأة من العمل وبصورة خاصة من الوصول إلى الموارد المنتجة ووسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة.

وفي عام ١٩٨٠، إبان اشتداد الأزمة الاقتصادية أصبح نهج الضعالية يهيمن على المناقشات الدائرة حول دور المرأة في التنمية. وذهب مؤيدو هذا النهج إلى أن الإخفاق في تعبئة المشاركة الاقتصادية للمرأة أدى إلى قلة الاستفادة من أحد الموارد الاقتصادية الثمينة للبلد. وكانت الانشغالات الرئيسية هي زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة التي تدر دخلا، وكذلك في توفير الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي. وأما من طعنوا في نهج الضعالية فقد ناصروا نهج التمكين، الذي يؤكد على الاعتماد على الذات. ويتحقق ذلك من خلال التعبئة من القاعدة إلى القمة حول حاجات المرأة العملية، وبذلك تتمكن المرأة من التغلب على العوائق باكتساب القدرة على الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، وتحتل موقعا في صنع القرار. وبحلول عام ١٩٩٠ غدا نهج التمكين هو شعار لغة التيار العام للخطاب بشأن التنمية.

وقد حدثت أيضا تحولات رئيسية في الفكر الانمائي نتيجة للشواغل العالمية بشأن سرعة النمو السكاني، وتدهور البيئة، وانتشار الفقر. وقد أدت هذه الشواغل إلى نهج التنمية البشرية، وإلى الإنشغال بالتنمية المستدامة. وخلال ذلك اكتشف أن التركيز على المرأة دون غيرها لا يفي بالغرض، ومن هنا كان التحول إلى النهج القائم على الجنسين. إن أدوار المرأة والرجل، المتكونة اجتماعيا، تختلف في كل مجتمع وفي كل سياق تاريخي بعينه. ولا يكفي فهم المهام المختلفة التي يقوم بها الرجل والمرأة، بل ينبغي فهم القيمة المضافة على تلك المهام. إن تلك القيم هي التي تحدد مكانة الرجل والمرأة في المجتمع، وهي التي تتحكم في تمكن كل منهما من الوصول إلى الموارد والسيطرة عليها، وذلك كالدخل وسلطة صنع القرار. وإذا كان للتنمية أن تكون مستدامة فلا بد من أن تؤخذ في الاعتبار المسؤوليات المتعددة لكل من الرجل والمرأة.

إن المؤتمر العالمي الرابع للأمم المتحدة المعني بالمرأة والمساواة والتنمية والسلام سيلقي نظرة فاحصة على مدى تقدم المرأة في العشرين سنة التي أعقبت المؤتمر العالمي الأول المنعقد في عام ١٩٧٥، حين أصبح تحسين مركز المرأة بندا في جدول الأعمال العالمي. وفي معظم الحالات كان التقدم بطيئا، وما زال دور المرأة الأساسي في المجتمع يغفل ويساء تقديره في أحيان كثيرة. وعلى كل حال، فإن الوعي بوجود التفاوت بين الجنسين وبأسبابه واستمراره قد تزايد، على وجه التأكيد، عالميا، وقد تحققت مكاسب قليلة.

وسيهيئ مؤتمر بيجينغ الفرصة لتعيين مدى ما أنجز من أجل إظهار قوى المرأة ومهاراتها ومواهبها، وللمضي قدما من هناك إلى تحقيق الهدف المحدد للعقد. وبدون سلام لا يمكن تحقيق التنمية، كما لا يمكن إحراز أي نجاح في الصراع من أجل المساواة والحقوق الديمقراطية، وهذا هو الموضوع الرئيسي للمؤتمر. إن للمساواة والتنمية والسلام أهمية كبيرة في اثيوبيا، إذ عانت النساء وبقية السكان كثيرا تحت سلطة الحكومة السابقة المولعة بالحرب.

باء - معلومات أساسية

في عام ١٩٤٦ قررت الأمم المتحدة أن تقضي على التمييز بين الجنسين، ولكن مؤتمر المكسيك في عام ١٩٧٥ كان علامة على انطلاقة جديدة محورها السنة الدولية للمرأة. وقد لخص المؤتمر جهود ثلاثة عقود (١٩٤٦-١٩٧٦) من الدعوات إلى المساواة بين الجنسين. ودشنت السنة الدولية للمرأة عقدا (١٩٧٦-١٩٨٥) تم خلاله عزل العناصر التي أدت إلى ظلم المرأة بسبب الجنس، كما تم تحديد آليات لمعالجة العوامل التي تعوق إدماج المرأة بصورة شاملة في التنمية.

لقد كان أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة هي المساواة والتنمية والسلام، مع التأكيد على التعليم والعمل والصحة. وكان القصد من خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة العالمية للمرأة، التي اعتمدت في المكسيك عام ١٩٧٥ هو تحقيق أهداف العقد. وقد أوجزت خطة العمل مجالات الأولوية الرئيسية فيما يتعلق بحالة المرأة^(١٣).

وأكثر أهمية من ذلك أن عقد الأمم المتحدة للمرأة الأول هيأ الفرصة للتركيز على وفرة المشكلات التي واجهتها المرأة، ولتعيين الطرق التي بواسطتها يمكن إدماج المرأة في التنمية. وفي البلدان التي لم يكن شائعاً فيها بحث قضايا النساء ومناقشتها علناً، كانت أهم نتيجة للعقد هي تنوع المحافل التي هيأها للنساء لكي يتقابلن ويناقشن المشكلات ويستكشفن الحلول وأهم من ذلك كله أن العقد هيأ للنساء إمكانية تنظيم صفوفهن وطنياً وإقليمياً وعالمياً.

ويتبين في ضوء الأحداث أن ما حققته المرأة خلال العقد الأول كان اكتساب قدرة خارقة على التعبير عن احتياجاتها، علاوة على صياغة نماذج بديلة للتنمية عالمياً وإقليمياً وفي كل بلد بذاته. وكانت الاجتماعات التحضيرية في إفريقيا لمؤتمر منتصف العقد عام ١٩٨٠ وتلك التي أفضت إلى مؤتمر نيروبي أداة أضفت صيغة مؤسسية قوية على نهج تعزيز دور المرأة في التنمية في جميع خطط التنمية. ووفر مؤتمر نيروبي فرصة لاستعراض منجزات العقد وتقييمها. وقد توافقت الآراء عموماً على أن المرأة حققت تقدماً قليلاً جداً في التعليم والعمل والصحة. وأن أهداف العقد - التنمية والمساواة والسلام - ما تزال صعبة المنال. والواقع أن الأزمة الاقتصادية قد محت في بلدان كثيرة بعض المكاسب التي أحرزتها المرأة في الستينات والسبعينات. وقد نصت سياسات نيروبي التطلعية، التي اعتمدت كالتزام من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على مقترحات وتدابير محددة للتنفيذ في الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠ من أجل بلوغ أهداف التنمية والمساواة والسلام.

وعند تقويم أهداف العقدين الماضيين تكشف حالة اثيوبيا بوضوح أن المرأة، عانت على نحو غير متناسب، من تدهور التنمية الاقتصادية، من جانب ومن التمييز على أساس الجنس، من جانب آخر. وأهم مؤشرات التفاوت بين الجنسين في اثيوبيا ما يلي^(٤):

(أ) تقليل الاحصائيات الوطنية من مشاركة المرأة الريفية في القوة العاملة على الرغم من إسهامها الجوهري في الزراعة وفي الاقتصاد ككل؛

(ب) الانخفاض الشديد للنسبة المئوية للإناث في الجماعات المهنية والتقنية والإدارية والتنظيمية؛

(ج) تشكل الإناث حوالي ٣٠ في المائة من العاملين في الصناعات التحويلية، ويتلقين ٢١ في المائة فقط من الأجور والرواتب؛

(د) الاتساع الشديد للفجوة بين الرجل والمرأة، وإن كان هناك تحسن، في التمكن من الوصول إلى الفرص التعليمية، حيث تتخلف المرأة كثيراً عن الرجل. فمن بين كل مائة أنثى يلتحقن بالصف الأول لا تكمل الصف ١٢ سوى ١٢ فقط؛

(هـ) على الرغم من التحسينات في توفر المرافق الصحية وتدريب القوى العاملة، فإن حالة المرأة الصحية مخيفة من حيث:

'١' إن نسبة سوء التغذية لدى الأمهات تقدر بما يتراوح بين ١٠ في المائة و ٦٠ في المائة؛

'٢' إن معدل وفيات الأمهات هو الأعلى بين البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل؛

(و) كان معدل الخصوبة أعلى بنسبة ٣٨ في المائة، من متوسطه في البلدان المنخفضة الدخل

مجتمعة؛

(ز) يفتقر نحو ٩٨ في المائة من النساء اللاتي في سن الإنجاب إلى معرفة خطر الحمل الكثير

التكرار أو في مرحلة من العمر مبكرة جدا أو متأخرة جدا؛

(ح) يعاني ٦٠ في المائة من سكان اثيوبيا، وإن اختلفت الأحوال من ثقافة لأخرى ومن إقليم

لآخر، من الممارسات التقليدية الضارة، وهي ممارسات تضر النساء أكثر مما تضر الرجال؛

(ط) أغلبية النساء العاملات يعملن ويعشن في مساكن مزدحمة ذات غرفة واحدة، ومزودة، على

نحو رديء، بأسباب الراحة في الحياة؛

(ي) تفتقر النساء إلى القدرة على الوصول إلى الموارد المهمة التي تمكنهن من الوفاء بحاجتهن

الاستراتيجية والعملية بفعالية وكفاية (على سبيل المثال: التشريع، والسياسات الحساسة لاحتياجات الجنسين

والاكتامانات ورابطات المرأة المستقلة ذاتيا ... الخ)؛

(ك) بعض القوانين، كقانون الأسرة وقانون التقاعد، تميز ضد النساء.

والضغوط الناتجة عن تلك الأنماط من اللامساواة غير الاعتيادية التي تعاني منها النساء الاثيوبيات يمكن عموما تصنيفها إلى عوامل اجتماعية - ثقافية؛ وقوانين رسمية؛ وتدخّل الحكومة، على نحو واسع، في النظام الاقتصادي، وتحيز قوي إلى الرجل في الخدمات التي تدعمها الدولة، والتي تسد الأبواب أمام حصول المرأة على المعرفة والمعلومات الهامة. وتوفر الموارد في هذه المجالات يمكن أن تساعد النساء على زيادة إنتاجيتهن، وأن تعزز ثقتهن بأنفسهن. وقد قامت الحكومة الاثيوبية الانتقالية، في سياق الترسّخ الديمقراطي الجاري في البلاد، بإجراءات ملموسة لمواجهة التفاوتات بين الجنسين. وتتضمن تلك الإجراءات إنشاء جهاز وطني قوي، وعدد من السياسات المراعية للجنسين، وبيئة تمكن من الدعوة إلى الأخذ بيد المرأة.

رابعاً - عدم المساواة في تقاسم السلطة وصنع القرار على المستويات جميعها

يمكن القول إن سلطة صنع القرار في اثيوبيا توجد على مستويات متنوعة، تمتد ما بين أجهزة الحكومة المركزية والأجهزة المفوضة بالإشراف على المشاركة في المجتمعات المحلية في المناطق الحضرية والريفية. وتدل المعلومات الموجودة كلها على أن مشاركة المرأة في تقاسم السلطة وصنع القرار، على هذه المستويات المتنوعة، كانت عند الحد الأدنى. ونظام القيم الأبوي، الذي لا يشجع وجود النساء في المجالات العامة، هو التفسير الرئيسي لغياب المرأة من سلطة صنع القرار. وتواجه المرأة، في أغلب أجزاء اثيوبيا، موانع ثقافية قوية تحرم مناقشة القضايا علنا مع الرجل. فضلا عن ذلك، فإن غياب المرأة في مجالات صنع القرار هو، أيضا، انعكاس للتشريع التمييزي، ولعدم تمكنها من الحصول على التعليم وأدوات القدرة الاقتصادية..

ومن زاوية صنع القرار السياسي، فإن معظم النساء مستبعدات من صنع السياسة العامة. وقد تمتعت المرأة، منذ عام ١٩٦٩، بالحق في التصويت وفي ترشيح نفسها للانتخابات. وفي انتخابات النواب عام ١٩٧٣ تمكنت النساء من الحصول على نسبة ٣,٢ في المائة من مجموع المنتخبين. وفي انتخابات النواب عام ١٩٨٧ زادت نسبة النساء المنتخبات إلى ٦,٤ في المائة. وقد أصبحت اثيوبيا، في آب/أغسطس ١٩٩٥، جمهورية ديمقراطية اتحادية، لها مجلسان اتحاديان، هما مجلس ممثلي الشعب، والمجلس الاتحادي. وتدل النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية على أن نسبة ١٠ في المائة من مجموع المنتخبين في مجلس الشعب كانت من النساء. أما في المجلس الاتحادي فقد انتخبت سبعون امرأة.

ومشاركة المرأة في الحكومة، كوزيرة أو نائبة وزير أو مساعدة وزير أو مديرة لهيئة حكومية، بالغة الانخفاض. فطوال الثمانينات شغلت امرأة واحدة منصب نائبة وزير، لسنوات قليلة فقط. وفي أيام الحكومة الانتقالية في اثيوبيا، من الفترة من تموز/يوليه ١٩٩١ إلى آب/أغسطس ١٩٩٥، كانت هناك أربع وزيرات ونائبتان لوزير. ولا تتوفر معلومات يمكن التعويل عليها عن عدد النساء اللاتي شغلن منصب مدير هيئة حكومية. ووفقا لاحصائيات وزارة العمل، فإن النساء في عام ١٩٨٠، شغلن ٤ مناصب من مجموع المناصب الإدارية والتنظيمية البالغ ٥٦ منصبا، أي بنسبة تبلغ ٧ في المائة. ومنذ ذلك الحين تناقص عدد النساء في الفئات الإدارية والتنظيمية. وهناك في الوقت الحاضر، على أية حال، ٢٠ من النساء يشغلن مناصب إدارية في وزارات الحكومة ومؤسساتها، و ٢٠ تقريبا على مستويات رئاسة الهيئات. أما فيما يخص مشاركة المرأة في الشؤون الخارجية فقد وجدت سفيرتان فقط، وذلك منذ أواخر الثمانينات حتى تنصيب الحكومة الجديدة.

وتتضمن الهيئات الأخرى التي تصنع القرار رابطات الفلاحين ورابطات سكان الحضر، حيث يتقرر أغلب شؤون المجتمعات المحلية. وفي هذه الرابطات فإن نسبة النساء في أجهزة صنع القرار إما معدومة أو تافهة. وفي رابطات الفلاحين يقدر أن نسبة النساء من العضوية لا تتجاوز ١٢ في المائة يخلو منهن المستوى القيادي. وفي الواقع، فإن أغلب العضوات ربوات أسر أو ممن يمارسن أعمالا صغيرة. وهناك

رابطات موازية للفلاحات، وإليها تنتمي أغلب النساء، ولكن هذه الرابطات لا تشارك في القرارات الرئيسية، وهي تابعة، على نحو واضح، لرابطات الفلاحين.

وكانت الخدمات الزراعية تمر عبر تعاونيات الخدمات، وتتضمن هذه الخدمات تقديم الائتمانات، والمواد الزراعية، والتزويد بمواد الاستهلاك الأساسية. كذلك شغلت هذه التعاونيات مطاحن الدقيق، ومرافق التخزين، وأنشأت مرافق اجتماعية، ونظمت صناعات الأكواخ. وكونت النساء ٧,٥ في المائة فقط من العضوية، وكان وصول النساء محدودا جدا إلى نظم الائتمان، ولم يتيسر لهن التدريب على المهارات. وعلى الرغم من عدم توفر معلومات مقسمة حسب الجنس عن قيادات رابطات سكان الحضر لم تنتخب حتى أحدث انتخابات في آب/أغسطس ١٩٩٥، سوى نساء قليلات جدا لشغل الرتب الدنيا من القيادة. وقد تقرر، في الانتخابات الأخيرة، أن تتكون قيادات رابطات سكان الحضر من ثلاثة أعضاء، اثنان منهم من النساء.

أما في المناطق الحضرية فإن القطاع الخاص هو من يصنع القرارات التي تمس المجتمعات المحلية الكبيرة، حيث ما تزال نسبة المشتغلات بالأعمال الحرة قليلة جدا، ولكنها آخذة في الزيادة. وفي عام ١٩٨٣ أجري مسح على ٤٨٤ ٤٦ مشروعا فرديا يشغل موقعا واحدا، تستخدم ٨٦ ٠٠٨ من العمال، تبين منه أن ١٢ في المائة فقط من المالكين أو الشركاء العاملين، أو أفراد العائلة كانوا من النساء. وفي عام ١٩٨٩ أفادت التقارير أن هناك ٧ ٦٨٤ امرأة مرخصا لها بمزاولة الأعمال الحرة على المستوى الوطني، ويستخدمن أكثر من ٣٦ ٠٠٠ فرد. وعلاوة على ذلك فإن هيمنة النساء في تجارة الجملة والتجزئة وفي أعمال المطاعم والفنادق يمكن تفسيرها بأن معظم محلات التجميل يقوم بتشغيلها نساء كما أن النساء يقمن بتشغيل نصف خدمات تنظيف الملابس على الأقل.

ومع ذلك فإن مشاركة النساء في القطاع الصناعي الخاص والصغير، بوصفهن مالكات أو عاملات، قليلة على نحو متناسب. والأمر كذلك حتى في القطاعات المعتمدة، تقليديا، حرفا نسائية، كالصناعات اليدوية. وعلى سبيل المثال، فمن بين مجموع ٨٥٣ تعاونية للصناعات اليدوية كانت عشر للنساء كليا. وفي ٨٤٢ تعاونية متبقية، تزيد عضويتها على ٣٦ ٠٠٠، كشف تقرير أن النساء كن أقل من ٥ ٠٠٠.

خامسا - عدم كفاية آليات تعزيز تشجيع تقدم المرأة على كل المستويات

منذ أوائل السبعينات وفي الثمانينات، فترة انبعاث الحركات من أجل حقوق المرأة، تركز الاهتمام الوطني والعالمي على المرأة. ولم يأت الإعلان عن عقد الأمم المتحدة للمرأة ببيانات فقط من ممثلي الحكومات وقيادات النساء عن أهمية المرأة في كل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية، ولكن سهل ظهور جماعات مناصرة ضغطت من أجل كسب التأييد لتحسين تعليم المرأة وحالتها الاقتصادية ومشاركتها الاجتماعية.

ألف - الأجهزة الوطنية

لقد أكد برنامج الثورة الديمقراطية الوطنية في اثيوبيا عام ١٩٧٦، على المستوى النظري، على مساواة المرأة، وثبت حقوقها وواجباتها، ورفض جميع المعايير والممارسات الاجتماعية التي أخضعت المرأة الى عدة ظروف ظالمة. وفي عام ١٩٨٠ تشكلت الرابطة الاثيوبية الثورية للمرأة، التي عهد اليها، على وجه التحديد، بما يلي:

(أ) رفع الوعي السياسي لدى النساء عن طريق نشر الماركسية - اللينينية؛

(ب) تهيئة النساء ليصبحن مشاركات فعالات في الانتاج الاشتراكي؛

(ج) تأمين حماية حقوق الأمهات؛

(د) تهيئة النساء للحصول على الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة في بناء إثيوبيا الاشتراكية.

وشملت سلطات الرابطة وواجباتها تحريك النساء "للدفاع عن وطنهن ضد القوى الرجعية"، واستئصال جميع "الثقافات والعادات والممارسات التي تنكر على النساء حقوقهن". وقد اعتبرت هذه الرابطة، بموجب مرسوم، الجمعية النسائية الوحيدة، وظلت كذلك أكثر من عقد. ولم تكن لها السلطة للتأثير في سياسة الحكومة، ومع ذلك كانت لها فروع في جميع رابطات سكان الحضر، المعروفة باسم Kebeles، وفي كل رابطة من رابطات الفلاحين. وكانت العضوية ورسوم العضوية إجبارية.

وفي أواخر الثمانينات فقط تأسس عدد من وحدات شؤون المرأة في مكاتب الحكومة، كوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الزراعة، ومكتب اللجنة الوطنية للتخطيط المركزي، وجامعة أديس أبابا. ولذلك فإنه حديثا جدا فحسب في اثيوبيا أصبح العاملات في حقل التنمية معنيين، على نحو واضح، بالتحيز لجنس دون الآخر في التنمية، والاختلافات الناتجة عن ذلك في الدخل والسلطة الاقتصادية بين الرجل والمرأة.

وعلاوة على ذلك، فإن النهج السابقة لإدماج المرأة في التنمية، من خلال زيادة مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، تتعرض للتحدي، فقد وجد أن مكانة المرأة لم تتغير جوهريا، وأن فوائد المشاركة المتزايدة كانت، على أحسن تقدير، عند الحد الأدنى.

لقد كان النظامان السياسي والاقتصادي اللذان جاءت بهما الحكومة السابقة، التي تولت الحكم من ١٩٧٤ الى ١٩٩١، مستبدين وغير عادلين على نحو حاد، وأعطيا الأولوية للحرب باعتبارها حلا للصراعات السياسية. وقد تفاقمت المجاعات بفعل الاقتصاد المركزي والسياسات المركزة على الحرب، ونتج عنها

توتر، وموت جماعي، وتشريد وهجرة إجبارية داخل البلاد وخارجها. وكان الدور الرئيسي للتنظيم النسائي هو تحريك النساء الاثيوبيات ليلعبن دورا فعالا في الحرب بوصفهن مقاتلات وكذلك مساندات للمجهود الحربي.

ومن المحتمل أن يظل تراث تحريك النساء بالقوة عقبه رئيسية أمام حث النساء على المشاركة في جهود التنمية. وفي الوقت الحاضر تحول التركيز الوطني الى توجيه اهتمام خاص الى مشاركة النساء في عملية التنمية وفي تقاسم موارد المياه على نحو مساو للرجال، وفي تغيير المجتمع^(٥).

إن الافتقار، سابقا، الى سياسة حكومية بشأن المرأة قد أعاق إيجاد هيئة تنسيق تستطيع أن تلعب دورا في تنظيم جهود وكالات التنمية التي تريد مساعدة النساء الاثيوبيات، وفي تعزيز تلك الجهود. وعلى الرغم من تدخل المنظمات المانحة مرات كثيرة في الماضي فإنها لم تفعل إلا القليل لتساعد على التخفيف من محنة المرأة، وذلك لأنها لم تكن جيدة التنسيق، وكان فشل الحكومة في تسهيل أنشطة المانحين سبب الافتقار الى التنسيق.

وقد شاركت الرابطة، التي كانت المنظمة الوحيدة المعنية بشؤون المرأة في ظل الحكومة السابقة، في أنشطة الدعاية بالدرجة الأولى، وكانت غير قادرة على أن تأتي بأي حل واقعي لمشكلة المرأة^(٦) والدرس المستفاد من تجارب سلبية كهذه في الماضي هو أن وجود منظمة وطنية واحدة للنساء لا يفعل إلا القليل، أو لا يفعل شيئا، لتعزيز قضاياهن. وعلى ذلك، ينبغي للحكومة أن توجد بيئة تمكن من تشكيل الجمعيات المهنية وتيسير عملها، بالإضافة الى منظمات تهتم بالقضايا التي تمكن النساء من مواجهة مشكلاتهن المتعددة واستكشاف حلول ابتكارية قابلة للتطبيق. والمعتقد أن السياسة الوطنية حول المرأة ستساعد على إنشاء بيئة مساعدة تسمح للنساء بمعاونة أنفسهن^(٧).

وقد خلصت عدة دراسات أجريت حتى الآن الى أن الافتقار الى سياسة وطنية حول المرأة كان إحدى العقبات الرئيسية أمام تلبية حاجات المرأة. وقد أدى انعدام التوجيه على هذا النحو في قضايا المرأة بكثير من وكالات التنمية والمانحين والمنظمات غير الحكومية الى تنفيذ برامج لتقديم المساعدة الانمائية للمرأة، وذلك بأسلوب عديم التركيز والتنسيق، وبالتالي ضعيف الانتشار. وأدى هذا بدوره الى التداخل في المشاريع، وفي تخصيص الموارد التي تدعو الحاجة اليها كثيرا، مؤديا الى أثر قليل أو غير ملموس في تحسين نوعية حياة المرأة الاثيوبية. وغياب المرأة شديد الوضوح في أدوار صنع القرار في كل مستويات أنشطة التنمية.

وقد أسست الحكومة الانتقالية، استجابة لهذه الحاجات الملحة، مكتب شؤون المرأة في مكتب رئيس الوزراء، وبدأ المكتب العمل رسميا في ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٢^(٨). ولكون المكتب يقع داخل أعلى أداة حكومية ويرأسه وزير فإن له الأهداف والتفويضات التالية.

(أ) أهداف مكتب شؤون المرأة

- '١' تشجيع النساء على تنظيم أنفسهن؛
- '٢' التنسيق بين الوكالات والأنشطة التي تعالج قضايا المرأة؛
- '٣' تأمين تجلبي احتياجات وألويات المرأة في صياغة البرامج/المشاريع، والتنفيذ، والمراقبة؛
- '٤' مراقبة مدى تمكن المرأة من الوصول الى الموارد والفرص، وتنظيم ذلك؛
- '٥' تسهيل إيجاد بيئة ممكنة؛
- '٦' أن يكون حلقة وصل بين قطاعات الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الشائبة والمتعددة الأطراف، ومشاريع الاعتماد على الذات.

(ب) ولاية مكتب شؤون المرأة

- '١' توضيح السياسات؛
- '٢' العمل باعتباره حلقة وصل بين الهيئات الحكومية المعنية بتعزيز دور المرأة في التنمية؛
- '٣' التدخل لدى صانعي القرار على مستوى عال، ولدى وكالات التنمية والمانحين، والمنظمات غير الحكومية، ومشاريع الاعتماد على الذات؛
- '٤' تنسيق جهود الوكالات الراغبة في وضع برامج/مشاريع مفيدة للمرأة^(٩).

وسييسهل تنفيذ هذه الأهداف والولايات من خلال إنشاء إدارة تقنية لشؤون المرأة في كل وكالات الحكومة. وحتى الآن، تأسست مراكز تنسيق كهذه في عدد من الوكالات الاستراتيجية، مثل: الهيئة المركزية للإحصاء، وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتربية، والموارد الطبيعية والبيئية، والزراعة، والعدل، والعمل والشؤون الاجتماعية، والإغاثة والإنعاش، والصناعة، والموارد والشؤون المائية، ولجنة الخدمات المدنية وستعزز هذه الإدارات الأهداف التالية:

(أ) تصميم مشاريع/برامج قطاعية تعزز إسهام النساء في جهود التنمية الوطنية، والعناية بتلك المشاريع؛

(ب) ضمان أن تكون للعاملات في الوكالات ذات العلاقة فرص متكافئة في الوصول الى فرص العمل التي يوفرها مختلف أرباب الأعمال؛

(ج) متابعة تنفيذ السياسة على مستوى الوزارات، وعلى المستويين الإقليمي والوطني، ومراقبة ذلك.

باء - البرنامج الوطني للعمل

إن بناء آلية وطنية قوية، والجهود لمساعدة النساء على تنظيم أنفسهن شكل أجزاء من البرنامج الوطني للعمل، ذي الأهداف المتميزة والاستراتيجيات الإجرائية.

ومن بين الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني للعمل: توليد قوة عاملة نسائية متزايدة في الصناعات والمهن غير الزراعية، وتقليل اعتماد المرأة الاقتصادي على الرجل، وتقليل عبء العمل للمرأة، والسيطرة على الضغوط التضخمية في الاقتصاد، وهي ضغوط في حد ذاتها تحول دون نمو الدخل الحقيقي للمرأة.

وقد وضعت استراتيجيات مناسبة لكي تسهل تشغيل المشاريع المستجيبة لاحتياجات المرأة في إطار التيار العام لعمليات التنمية. وقد أدت هذه الجهود الى خروج حوالي ١٠ مشاريع جارية و ٩ برامج جديدة على المستوى الوطني. وضمن البرامج الموجودة ما يلي:

- (أ) تقوية العلاقات الوزارية بشأن شؤون المرأة؛
- (ب) تكوين سياسة حساسة لاحتياجات المرأة؛
- (ج) تخطيط وتنفيذ برامج حساسة لاحتياجات المرأة في مجال التغذية والعناية بصحة الأم؛
- (د) برنامج وطني لمحو الأمية (تحسين المشاريع التعليمية وتوسيعها)؛
- (هـ) تقديم مساعدة الإغاثة والتوطن للنساء المشرذات، مع الاهتمام بالأسر التي ترأسها المرأة؛
- (و) تحديد وتمويل برامج اقتصادية تعالج مشكلات الدخل لدى المرأة.

وضمن البرامج الجديدة ما يلي:

(أ) إصلاحات قانونية؛

(ب) توعية العاملين في الحكومة بقضايا المرأة؛

(ج) الإعلام والتعليم؛

(د) حلقات عمل حول الثقافة والتقاليد؛

(هـ) توفير مرافق للعناية بالطفل للنساء العاملات، الخ^(٢٠).

ومن المتصور أن يقع تشغيل المشاريع المذكورة أعلاه خلال فترة عشر سنوات (٢٠٠٢-١٩٩٢)، وكلفتها الكلية، تقديراً، ١٧,٣ مليون دولار أمريكي. وقد خصصت الحكومة الاثيوبية بالفعل ٥٠ في المائة من الميزانية المطلوبة، ويطلب من المانحين ٥٠ في المائة.

وعلى كل حال، فإن تنفيذ الخطة الوطنية للعمل تنفيذاً ناجحاً يعتمد على درجة مقاومة المجتمع للتخلف، والفقر، والجفاف والمجاعة المتكررين، والنمو السكاني، بالإضافة إلى القيود الاجتماعية والثقافية الأخرى. وفي هذا المجال، فإن الدور الكامن الذي يمكن أن تلعبه المرأة الاثيوبية في تقديم حلول لهذه المشكلات هو دور ضخم، ويستحق الدعم.

إن أحد المفاتيح إلى تقدم المرأة تتمثل في تقوية مشاركتها وحضورها في صنع القرار، وزيادة تأثير البرامج والمشاريع على نوعية حياة المرأة^(٢١).

وتشجع الحكومة الاثيوبية الانتقالية المرأة على الاستفادة من عملية الترسخ الديمقراطي الجارية الآن.

جيم - السياسة الوطنية حول المرأة الاثيوبية

إن الحكومة الاثيوبية الانتقالية مصممة على إيجاد بيئة ممكنة للمرأة، وذلك بأن تكون لها سياسة شاملة حول شؤون المرأة. كما أن اثيوبيا، من الدول الموقعة على كثير من الاتفاقيات الدولية حول قضايا المرأة، وبضمنها مؤتمر القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩). ولذلك، فمن الضروري أن تكون لها سياسة وطنية حول المرأة تحظى بدعم كامل من جميع الجماعات والمنظمات^(٢٢).

وستؤخذ في الاعتبار قضايا المرأة واهتماماتها في برامج التنمية التي بدأتها الأجهزة المركزية والاقليمية للحكومة وتقوم بتنفيذها. وسيخصص كل مكتب حكومي وكل مؤسسة حكومية نصيباً من الميزانية السنوية لشؤون المرأة^(٢٣).

وقد صاغت الحكومة الانتقالية سياسة وطنية حول المرأة الاثيوبية تشجع إدماج القضايا المتعلقة بالجنسين في برنامج التنمية الشامل للبلاد، اعتقاداً منها بأن التنمية لا تتحقق إلا من خلال السلام والمساواة بين جميع الناس، ومن خلال مساواة المرأة على نحو خاص. فضلاً عن ذلك، فإن عملية الترسخ الديمقراطي لا يمكن أن تتطور، على نحو كامل، إلا إذا أعطيت المرأة الفرصة للمشاركة المتساوية^(٢٤).

وتهدف السياسة الوطنية حول المرأة الاثيوبية الى تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) تأمين حق المرأة في المساواة في كل مظهر من مظاهر الحياة واحترام ذلك الحق؛
- (ب) إيجاد بيئة تمكن المرأة من أن تبادر، على قدم المساواة، بالأفكار، وأن تشارك في صياغة التنمية والخطط الاقتصادية وتنفيذها؛
- (ج) القضاء، خطوة خطوة، على المواقف والممارسات القديمة المبنية على التمييز ضد المرأة؛
- (د) تأمين تقديم الخدمات الأساسية الضرورية للمرأة، بالإضافة الى التنمية الشاملة للمجتمع^(٢٥).

دال - الأهداف الرئيسية للسياسة

إن الأهداف الرئيسية للسياسة هي إضفاء الصبغة الرسمية على حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بواسطة إيجاد أجهزة ملائمة في مكاتب الحكومة ومؤسساتها، وذلك لكي:

- (أ) تضمن القوانين والأنظمة وخطط التنمية الصادرة عن الحكومة مساواة الرجل والمرأة، مع الاهتمام الخاص بمشاركة المرأة الريفية؛
- (ب) تضمن السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة الى الممارسات والأنشطة الثقافية والتقليدية، للرجل والمرأة الوصول بصورة متساوية الى موارد البلاد، والى عملية صنع القرار، واستفادة الجميع استفادة كلية من جميع الأنشطة التي تنفذها المؤسسة على جميع المستويات؛
- (ج) تضمن جميع مؤسسات التنمية وبرامجها ومشاريعها للمرأة الوصول الى جميع البرامج والأنشطة والمشاركة فيها^(٢٦).

والولايات الرئيسية لمكتب شؤون المرأة، والتي جرى التأكيد عليها بصورة متكررة، تتضمن:

- (أ) الحقوق القانونية والحماية القانونية للمرأة؛
- (ب) حق المرأة في الزراعة وفي التدريب والخدمات المتعلقة بها؛
- (ج) توفير المعلومات والتثقيف بشأن تنظيم الأسرة الطوعي والعناية بالطفل؛
- (د) تأمين حق المرأة في التعليم، وفرص العمل، والرواتب، ومعاشات التقاعد؛

(هـ) تقوية مشاركة المرأة في صنع القرار، ابتداءً من مستوى المجتمعات المحلية وصعوداً إلى المستويات الأعلى؛

(و) تأمين حق المرأة في الحصول على الائتمان وجميع الخدمات الأخرى ذات العلاقة؛

(ز) توفير التعليم، والتدريب، والمعلومات المتصلة بالحراجه والتنمية المستدامة؛

(ح) إيجاد كل فرصة تمكن المرأة من التغلب على الفقر؛

(ط) توثيق الدور الذي لعبته المرأة في النضال من أجل السلام، والديمقراطية، والعدالة ودورها في الجماعات الإثنية المختلفة^(٢٧).

هاء - المانحون والمنظمات غير الحكومية

أنشأ بعض المانحين الثنائيين والوكالات المتعددة الأطراف وحدات لتعزيز دور المرأة في التنمية، عملت لخلق الوعي حول هذا الموضوع عن طريق برامج، أو بدأت سياسات تتعلق بقضايا الجنسين لبرمجة التنمية. وعلى أنه ليس هناك إلا القليل من التنسيق بين وحدات المانحين، ويؤدي ذلك إلى الحد الأدنى من نشر المعلومات. وإضافة إلى ذلك، لا يجري تقويم المشاريع الشعبية تقويماً منتظماً، وتقويم التأثير لا يفي بالغرض. وفي أغلب الحالات فإن الأهداف المعلنة لا تتحقق، بل إن بعض المشاريع تترتب عليها نتائج سلبية. ونادراً ما يكون للمنظمات غير الحكومية سياساتها الخاصة بشأن قضايا المرأة. وكثيراً ما تقبل سياسة مانح ما دون تخطيط جدي على مستوى المشروع، ودون تقويم لتأثيره في حياة الناس^(٢٨).

ومن المحتمل أن تتغير هذه النزعة نتيجة للبيئة الممكنة إجمالاً من التركيز على قضايا الجنس، كما برهنت على ذلك السياسة الوطنية حول المرأة الإثيوبية، وجهود مكتب شؤون المرأة في التنسيق. وفي الوقت الحاضر، تتعاون معظم وكالات الأمم المتحدة في البلد مع مكتب شؤون المرأة فيما يتعلق ببناء القابلية، والتركيز على حاجات في كل وزارة، بالإضافة إلى تغطية نفقات ورش العمل والحلقات الدراسية، والمستشارين، والتدريب، الخ.

سادسا - عدم الوعي بحقوق المرأة المعترف بها

وطنيا ودوليا، وعدم الالتزام بها

ألف - الالتزامات الدولية

لقد صدقت إثيوبيا على بعض الاتفاقيات الدولية الرئيسية حول حقوق المرأة، ولم تصدق على اتفاقيات أخرى. ففي عام ١٩٦٦ صدقت إثيوبيا على الاتفاقية المتعلقة بالتمييز في مجال الاستخدام

والمهنة، وفي عام ١٩٦٩ صدقت على اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، بالإضافة الى الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق. وفي عام ١٩٨١ صدقت على اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير مع بعض التحفظات. وصدقت إثيوبيا أيضا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك في عام ١٩٨١. ومنذ عام ١٩٧٥ شاركت إثيوبيا في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الإقليمية والدولية حول المرأة، والتزمت بتنفيذ مختلف خطط العمل.

ومن جانب آخر، ليست إثيوبيا طرفا في اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، ولا وقعت على الاتفاقية بشأن الأجر المتساوي للعاملين والعاملات لقاء العمل ذي القيمة المتساوية، وعلى نحو مماثل، لم تصدق إثيوبيا على الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم. وقد أظهرت التجربة وجود فجوة واسعة بين التصديق على حقوق المرأة المعترف بها وطنيا ودوليا والالتزام بتلك الحقوق، وحتى الآن في إثيوبيا، لم تنفذ إلا بعض شروط الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالقضاء على التمييز. أما في التشريع الوطني، فحتى حين يتضمن الدستور أساسيات الحقوق المتساوية للرجل والمرأة فإن هذا لا يتبعه إلغاء الأجزاء التمييزية من القانون الإثيوبي الخاص^(٢٩).

باء - المركز القانوني للمرأة

لقد سنت إثيوبيا، حتى الآن، أربعة دساتير: دستور ١٩٢١، ودستور ١٩٥٥ المنقح، ودستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية عام ١٩٨٧، ودستور جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية عام ١٩٩٤. وكان أول سند قانوني إثيوبي يتضمن مبادئ عدم التمييز على أساس الجنس هو دستور عام ١٩٨٧. وقد وفر هذا الدستور المساواة في جميع الميادين: القانونية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية. وكذلك نص على إيلاء معاملة تمييزية للمرأة عن طريق الدعم الخاص في مجال التعليم والتدريب والعمل. وقصد بهذا التمييز السماح للمرأة بالمشاركة في الشؤون السياسية والاقتصادية والسياسية والثقافية على قدم المساواة مع الرجال.

وكذلك ضمن هذا الدستور الخدمات الصحية، وفترة راحة ملائمة، وظروف عمل مناسبة خلال الحمل والأمومة. وأما بشأن الزواج فإن دستور ١٩٨٧ ينص على أنه يشترط في الزواج موافقة رجل وإمرأة بلغا سن الرشد، ونص كذلك على أن "للزوجين حقوقا متساوية في العلاقات العائلية"، ومع ذلك فإن هذين الشرطين يتناقضان مع مدونة الأحوال المدنية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالموافقة فإن معيار "سن الرشد" ظل دوما مثار جدل في إثيوبيا^(٣٠)، ولم ينجح الدستور في تحديد المعنى المقصود بسن الرشد، وبالنسبة لمدونة الأحوال المدنية، تعتبر الأنثى قادرة على إعطاء الموافقة في الخامسة عشرة من العمر، في حين لا يستطيع الذكر أن يفعل ذلك إلا في الثامنة عشرة من عمره.

وعلى نحو مماثل، فإن اشتراط تساوي الحقوق في العلاقات العائلية يتجاهل أن عدة شروط تميز ضد الزوجة إنما تنطوي على انتهاك لهذه المبادئ. وتنص مدونة الأحوال المدنية، التي ما تزال سارية، على ما يلي:

يعني "الشخص غير المؤهل شرعياً" أي شخص دون الثامنة عشرة من العمر، وأي أنثى وأي شخص معتل العقل.

يقاضي الشخص غير المؤهل شرعياً ويقاضى بواسطة ممثل، وهو في حالة الطفل أحد أبويه أو قريبه الأقرب، وفي حالة الأنثى زوجها أو أي شخص تعينه، وفي حالة المعتل عقلياً أحد أبويه أو قريبه الأقرب. وعند الحاجة تعين المحكمة ممثلاً.

وبالإضافة إلى ذلك فإن:

(أ) الزوج هو رأس العائلة (المادة ٦٢٥). وعلى الزوجة أن تطيعه في جميع الأشياء القانونية التي يأمر بها (المادة الفرعية ٢)؛

(ب) يختار الزوج محل الإقامة المشترك (المادة ٦٤١)؛

(ج) الزوج مدين بحماية زوجته (المادة ٦٤٤). ويجوز أن يتولى رعاية أقاربها وأن يوجهها في سلوكها (المادة الفرعية ٢)؛

(هـ) يدير الزوج الممتلكات المشتركة (مادة ٦٥٥). ويمكن للأرمل أن يحصل على إيراد زوجته، ولا يمكنه أن يطالب بحقوقها التقاعدية^(٣).

ولم ينجح دستور ١٩٨٧ في إلغاء الأحكام التمييزية في مدونة الأحوال المدنية، وبالإضافة إلى ذلك، ظلت الأفكار التمييزية عن المرأة، المترسخة في الممارسات الثقافية والأعراف الدينية، دون أن تمس. وعلى ذلك، فإن مدونة الأحوال العائلية، وقوانين التوظيف، والقوانين الأخرى، كإعلان التأميم، وضعت استناداً إلى افتراض تدني مركز المرأة. وفي أغلب الحالات، ظل إلغاء التمييز ضد المرأة مجرد أقوال كثيرة التكرار، ولكنه لم يغيّد واقعاً قانونياً.

وقد تشكلت الحكومة الإثيوبية الانتقالية في تموز/يوليه ١٩٩١. وأصدرت الحكومة الجديدة ميثاقاً للفترة الانتقالية قام مقام القانون الأعلى طوال الفترة الانتقالية التي انتهت في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٥. وقد نص كل من الميثاق والدستور الجديد على أن الحقوق والحريات الأساسية المتضمنة في هذه الوثائق "تفسر بما ينسجم مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ... والصكوك الأخرى التي قبلتها إثيوبيا أو صدقت عليها". إن هذا الالتزام الصريح بحقوق الإنسان المعترف بها دولياً يقدم فرصاً جديدة بقدر ما يتعلق الأمر بحقوق المرأة. وفضلاً عن ذلك، فإن الدستور الجديد ينص بصراحة على أن "يكون باطلاً كل قانون أو ممارسة عرفية، أو عمل من جانب أية وكالة حكومية أو رسمية يتعارض مع الدستور". وفيما يتعلق بحقوق المرأة، فإن المادة ٢٥ من الدستور الجديد معنونة "حقوق المرأة" وتنص على ما يلي:

- ١" - للمرأة الحق في حقوق مساوية لحقوق الرجل في التمتع بالحقوق التي يوفرها الدستور، وفي حماية تلك الحقوق.
- ٢" - للمرأة حق التساوي مع الرجل في الزواج، وفقا لما يقرره الدستور.
- ٣" - اعترافا بتاريخ عدم المساواة والتمييز اللذين عانتهم المرأة في إثيوبيا، فإن لها حق الاستفادة من الإجراءات التصحيحية والايجابية، والغرض من مثل هذه الإجراءات هو تمكين المرأة من المنافسة والمشاركة على أساس المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن الوصول الى الفرص والمناصب في المؤسسات العامة والخاصة.
- ٤" - للمرأة الحق في حماية الدولة لها من العادات المضرّة، وتحظر القوانين والعادات والممارسات التي تظلم المرأة، أو تسبب لها ضررا بدنيا أو عقليا.
- ٥" أ - للمرأة الحق في إجازة أمومة بأجر كامل، ويقرر القانون طول إجازة الأمومة، آخذا في الاعتبار طبيعة العمل، وصحة الأم، وصالح الأسرة؛
- ب - يجوز خضوع إجازة الأمومة للإجراءات التي يحددها القانون، بما في ذلك إجازة قبل الولادة بأجر كامل.
- ٦" - للمرأة الحق في المشاركة في صياغة السياسات الوطنية للتنمية، وتنفيذ المشاريع، والاستشارة الكاملة في التحضير للمشاريع، ولا سيما تلك التي تؤثر في مصالح المرأة.
- ٧" - للمرأة حق حيازة الممتلكات وإدارتها، والسيطرة عليها، والاستفادة منها، ونقل ملكيتها، وعلى نحو خاص، للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل فيما يتعلق بالحصول على الأرض، واستخدامها، وإدارتها، ونقل ملكيتها، وتتمتع كذلك بمعاملة متساوية في إرث الملكية.
- ٨" - للمرأة حق المساواة في التوظيف والترقية والأجر والأهلية لتوريث معاشات التقاعد، بموجب وصية.
- ٩" - للمرأة الحق في المعلومات والوسائل التي تمكنها من تنظيم أسرتها، وذلك حماية لها من الضرر الناشئ من الحمل والولادة، ووقاية لصحتها".

وإضافة الى ذلك، فتحت حقوق العمل، تنص المادة ٤٢، ١ (د) من الدستور على أن "للعاملات الحق في الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي".

وحتى الآن، أوجدت الحكومة جهازا وطنيا قويا لتعزيز حقوق المرأة، وقد صاغت سياسة وطنية، بالإضافة الى سياسات تكميلية تراعي مصالح الجنسين، وقد ضمنت الدستور الوطني مبدأ المساواة بين الجنسين.

وخلال أحدث عملية في صنع الدستور لعبت المرأة دورا فعالا، فقد أمن مكتب شؤون المرأة حجز ثلاثة مقاعد للمرأة من مجموع ١٤ مقعدا محليا. وقد رشحت منظمة المرأة ثلاث نساء يمثلن منظمات المرأة المختلفة، واختارتهن عضوات في لجنة وضع مشروع الدستور الإثيوبي، وخولن الحصول على المعلومات المتعلقة بمختلف جوانب حقوق المرأة، وتعزيز أفكار المرأة ومصالحها في الدستور^(٣٢).

وإضافة إلى ذلك، نظم المكتب حلقة عمل اشتركت فيها نساء من جميع الأقاليم ووزارات الحكومة، وذلك لمناقشة مشروع الدستور وأوضاع المرأة، لتجنب التحيزات ضد المرأة المضمنة في دساتير إثيوبيا السابقة، وقد سهلت حلقة العمل مشاركة نساء أكثر من الأقاليم والمؤسسات المختلفة، بالإضافة الى تعبئة مساهمتهن في الدستور الجديد. وتوجت حلقة العمل بتبني خطة عمل. ومن أجل صياغة خطة العمل وتنفيذها رئي أن تشكيل لجنة استشارية أمر جوهرى. وخلال ذلك تشكل اللجان على مستوى الأقاليم والمناطق، وعلى مستوى المجتمعات المحلية أيضا. ويعتقد أن هذه البنية تسهل تدفق الأفكار من مستوى القاعدة الى القمة، وفي الوقت نفسه تجعل من الممكن متابعة التقدم في المشاركة الفعلية للمرأة في صياغة الدستور. وفي انتخابات حزيران/يونيه ١٩٩٢ للمكاتب الإقليمية شاركت النساء في التصويت، وكذلك رشح بعضهن أنفسهن للانتخاب. وحصل هذا لأن الحكومة الانتقالية قبلت حقيقة أن كل امرأة في سن الثامنة عشرة تستطيع التصويت، وفي سن الحادية والعشرين تستطيع ترشيح نفسها لتولي المناصب. ومع ذلك فإن هناك مشكلة قد تنشأ من أن ملايين النساء الإثيوبيات لا يفهمن أهمية هذا الحق لأنهن يفكرن ويعتقدن أن السياسة ميدان الرجال.

ويمكن أن تتحسن هذه الحالة من خلال تنظيم النساء لصفوفهن، واكتسابهن المعرفة والوعي بحقوقهن، ومتى تحقق ذلك أمكن توقع نتيجة من مشاركة المرأة في الانتخابات الوشيكة في إثيوبيا^(٣٣).

جيم - خلق الوعي

جرت محاولات متنوعة لتغيير الصورة الراهنة للمرأة الإثيوبية، وتمتد هذه المحاولات من تشكيل رابطة لرعاية المرأة إلى رابطات سياسية التوجيه ومفروضة. ولكن بسبب الافتقار إلى الالتزامات الموضوعية والنهج العشوائية التي تتبع في حل المشكلات، لم تنجح هذه الاجراءات في تحسين مكانة المرأة، وإحداث تغييرات في مستوى معيشتها.

لقد أذن تغيير حكومة اثيوبيا بتجارب وتحديات جديدة. وفي الوقت الحاضر تناقش قضايا الجنسين على مستوى السياسة الوطنية، وتخصص الموارد لتنفيذ سياسات تراعي مصالح الجنسين. كذلك تقوم وسائل الاعلام ومؤسسات التدريب للمنظمات غير الحكومية ومكاتب شؤون المرأة في الوزارات بخلق

الوعي والمعرفة بشؤون الجنس. وتأتي هذه الإجراءات في هيئة حلقات عمل، وحلقات دراسية، وندوات وتدريب لفترات قصيرة. وتعرض وسائل الاعلام، بانتظام برامج تهم المرأة. ويراقب مكتب شؤون المرأة في وزارة الاعلام التحيزات ضد المرأة في البرامج الأخرى، وذلك كالصور المتحيزة ضد المرأة التي تعرضها التمثيليات التلفزيونية، وتقترح صورة بديلة أكثر توازنا.

وقد ألفت هذه الأنشطة الضوء على المشكلات، وشحذت الوعي العام بقضايا الجنس. ومن جهة أخرى بدأ الباحثون يظهرون اهتماما متزايدا بإجراء البحوث بشأن شؤون الجنسين. ومن الأدلة على ذلك أن مركز البحث والتدريب والمعلومات المعني بدور المرأة في عملية التنمية، بدأ برنامجا لمنح البحث. ومن المؤمل أن ينتج هذا المجهود معلومات عن جانب من الواقع الاجتماعي في البلد يكثر تجاهله. وإن إجراء البحوث حول جوانب مختلفة من قضايا الجنسين جزء أساسي من خلق الوعي، وينبغي تشجيعه. وحتى الآن، هياً مركز البحث المذكور منح بحث حول المجالات التالية:

- (أ) الأسر المعيشية الزراعية التي ترأسها النساء - التمكن من الوصول إلى الموارد وإدارتها؛
- (ب) الفقر والمجاعة لدى المرأة الريفية؛
- (ج) الاهدار التربوي - حالة الطالبات في مدارس ابتدائية وثانوية منتقاة من المدارس الاثيوبية؛
- (د) مكانة القوة النسائية العاملة والخصوبة في اثيوبيا الحضرية؛
- (هـ) المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لدى المطلقات في أديس أبابا؛
- (و) حالة الممرضات في اثيوبيا؛
- (ز) ظروف العمل والامتيازات والحقوق لخدم المنازل في أديس أبابا؛
- (ح) الديناميكية الثقافية وقضايا الجنسين (ينفذ من خلال التعاون بين الأقسام في جامعة أديس أبابا).

وقد أسس مركز البحث والتدريب والمعلومات المعني بدور المرأة في عملية التنمية مركز توثيق لموضوع دور المرأة في التنمية، بدأ جمع الوثائق الوطنية والدولية عن قضايا الجنسين. واعترافا بمسؤولياته المهمة في خلق الوعي فقد وضع مكتب شؤون المرأة الأهداف التالية لعام ١٩٩٤ (انظر الجداول ٤ و ٦ و ٧):

- (أ) بناء القدرة المؤسسية في مكتب شؤون المرأة على جميع المستويات لتعزيز تنفيذ السياسة الوطنية بشأن المرأة؛
- (ب) تنظيم مكاتب لشؤون دور المرأة في التنمية على الصعيد الاقليمي والقطاعي وتأسيسها إن لم تكن قائمة؛
- (ج) تقوية مكاتب شؤون المرأة في التنمية الموجودة فعلا؛
- (د) المساعدة والتسهيل في إحداث تأثيرات تؤدي إلى زيادة منظمات المرأة وجمعيات المرأة المهنية؛
- (هـ) توفير التمويل، من قبيل الصناديق الدائرة لتطوير خطط الائتمان؛
- (و) خلق الوعي لدى المرأة لتشارك في إعداد الدستور من أجل أن تضمن إدراج القضايا الحاسمة للمرأة في الدستور؛
- (ز) خلق الوعي لدى المرأة لتشارك في عملية الانتخابات.

وقد أظهرت التجربة أن التغييرات الدستورية والقانونية، بالإضافة إلى السياسات الداعمة، أن تستكمل على المستوى المحلي بواسطة بناء قدرة المرأة لتطالب بالحقوق الجديدة المحرزة.

سابعاً - الفقر

إن مستوى الفقر في إثيوبيا يندرج بالخطر، ومع ذلك فقد يكون الفقر أقل القضايا الاجتماعية درسا في اثيوبيا. والمزعج أكثر هو أن درجة معاناة الجنس للفقر لم تحظ بعد بالاهتمام التي تستحقه. وتشير المعلومات الضئيلة الموجودة إلى حقيقة أن المرأة الفقيرة تتحمل وطأة الفاقة بصورة رئيسية لمكانتها الدنيا في المجتمع. وقد قدر تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي لعام ١٩٩٠ أن ٦٠ في المائة من السكان الحضريين و٦٥ في المائة من السكان الريفيين يعيشون تحت مستوى الفقر.

وينتج الفقر في المناطق الريفية من نقص حيازات الأراضي، وتدهور الانتاج الزراعي، وانخفاض الاستهلاك وتناقص هذه المشكلات بفعل المحدودية الشديدة للعمالة خارج المزارع وتواتر وقوع الكوارث الطبيعية. ويقدر أن حوالي ٢٠ في المائة من السكان المستقرين في الريف يعانون من الفقر المزمن. ولهذه الأسر أقل من نصف هكتار من الأرض، وأغلبهم لا يملكون ثورا واحدا للحراثة. وجميع السكان الرحل إما فقراء على نحو مزمن أو معرضون كثيرا للفقر. والمشكلات البيئية الناتجة عن ازالة الغابات وتدهور الأرض وتناقص الانتاجية الزراعية قد جعلت مستوى الفقر الريفي أسوأ.

وقد تفاقم الفقر أيضا نتيجة للسياسات القمعية الكثيرة للحكومة السابقة؛ ومنها العمل الجماعي الجبري، وإعادة التوطين الجبري على نحو واسع، وبرامج الاسكان الجماعي في القرى، وإنشاء مزارع للدولة في أراضي زراعية ممتازة، وفرض أسعار محددة للمنتجات الزراعية، وإجراءات أخرى أوجدت احساسا باللامن، وقللت الحوافز على زيادة الانتاج. وكان الأثر المتراكم لهذه السياسات هو الافتقار الشديد إلى الأمن الغذائي. وشيوع الفقر بين السكان^(٣٤). وتضطر الأسر الريفية، على نحو متزايد، إلى توليد الدخل عن طريق العمل خارج المزارع. وعلى كل حال، لا تولد هذه الأنشطة لمعظم المنتجين الريفيين إلا إضافة ضئيلة إلى دخلهم الهزيل.

أما في المناطق الحضرية فإن سبب الفقر هو المستوى العالي للبطالة والاستخدام الناقص. والبطالة على أشدها بين من تتراوح أعمارهم من عشرين إلى أربع وعشرين سنة، وفرص العمل محدودة لكل من الرجل والمرأة، ومع ذلك، فإن فرص العمل للمرأة أقل كثيرا. والنمو السريع للسكان يواصل توليد الضغوط على البيئة، ويجعل من الصعب مجاراة العدد المتزايد من السكان المحتاجين إلى العمل، والغذاء، والمأوى، والتعليم، والماء، والمرافق الصحية.

وتوفر المعلومات التي عرضها البنك الدولي عن الفقر الحضري صورة قاتمة للحرمان واسع الانتشار بين السكان الحضريين^(٣٥). ففي عام ١٩٨٧، كان ٦٥ في المائة من الأسر المعيشية في أديس أبابا (على أساس أن المتوسط هو ٥,٥ أشخاص للأسرة)، يعيش تحت حد الفقر المطلق، وما هو أكثر اندارا بالخطر حقيقة كون الحرمان الحضري أكبر في المدن الصغيرة. فعلى سبيل المثال، في أصيلة، وهي بلدة بلغ تعداد سكانها ١٠٠ ٤٠ في عام ١٩٧٩، وفي شاشامين، وهي بلدة تعداد سكانها ٢٠٠ ٤١، كان مستوى الفقر المطلق ٧٩ في المائة وتمضي الدراسة إلى ملاحظة أنه في المتوسط تكون نسبة ٨٠ في المائة من نفقات الأسرة المعيشية الحضرية في اثيوبيا موجهة إلى اللوازم الغذائية والوقود فقط.

وفي كل من المناطق الريفية والحضرية، فإن المرأة هي الأكثر تأثرا بمضمار الفقر. فأغلب النساء الريفيات لا يملكن الحصول على الأراضي والائتمان أو الموارد الانتاجية الأخرى ويعمل الفقر على تفاقم اللامساواة بين الأسر المعيشية، وتواجه المرأة الريفية أيام عمل طويلة. فبالإضافة إلى الأنشطة الانتاجية، عليها أن تقوم بمهام كثيرة شاقة كجلب الماء والوقود، وطحن الحبوب، وإعداد الطعام، وصيانة الأسرة والعناية بالطفل، وقد زاد تدهور البيئة، في شكل الجفاف وإزالة الغابات، عبء المرأة من العمل، لأن عليها أن تقطع مسافات طويلة، وأن تنفق كثيرا من الوقت في جلب الوقود والماء. والحاجة إلى دخل اضافي من خارج المزرعة يزيد عبء عمل المرأة أكثر. وقد كانت استجابة المرأة إلى شيوع الفقر على نطاق واسع في المناطق الريفية هي مشاركة متزايدة في أنشطة توليد الدخل، أو الهجرة المتزايدة إلى المدن.

وبصورة عامة، فإن تزايد انتشار الفقر في كل من المناطق الريفية والحضرية يؤدي إلى زيادة القوة العاملة المشاركة من النساء والأطفال، وزيادة مستويات الطلاق، وتخلي الذكور الكاسبين عن عائلاتهم، وجمدت زيادة مهمة في الأسر التي ترأسها المرأة، حيث تقدر نسبة تلك الأسر في المناطق الحضرية بأنها ٣٥ في المائة. وتنزع كل من المدن الصغيرة والكبيرة في اثيوبيا إلى أن تضم من النساء أكثر مما تضم

من الرجال، ولا يتوفر للمرأة من فرص العمل في المدن إلا الخدمة في المنازل والبغاء وبيع المشروبات المحلية، والتجارة الصغيرة، والدخل من هذه الأنشطة قليل جدا، ويتحول فقر المرأة إلى فقر ينتقل من جيل إلى جيل.

إن الفقر الواسع الانتشار، وزيادة عدد الأسر التي ترأسها المرأة قد عملا على تفاقم سوء التغذية لدى الأطفال مع جميع ما يترتب عليها من نتائج. فوفيات الأطفال ونسبة انتشار الأمراض بينهم عالية جدا في اثيوبيا، ويتصل هذا غالبا بافتقار المرأة إلى الموارد وإلى الفرص التعليمية. وقد دلت المعلومات من جميع أنحاء العالم على أن التعليم وسيلة إلى التغلب على الفقر، وإلى زيادة الدخل، وتحسين التغذية والصحة، وتقليل حجم العائلة، ورفع ثقة الناس بأنفسهم، وإغناء نوعية حياتهم.

ولا يعاني أطفال الأمهات المتعلمات من سوء التغذية أو الأمراض التي تمكن الوقاية منها. ويعني فقر عدد كبير من الأسر، ومن النساء على نحو خاص، عدم القدرة على إرسال الأطفال، ولا سيما الإناث، إلى المدارس. ويولد الفقر وتدني جنس في المنزلة عن الآخر دائرة مغلقة فيما يتعلق بالمرأة: فهي تطلب العون من بناتها لكونها تعمل أكثر من طاقتها، وهذا يحرم البنات من الذهاب إلى المدارس، ويصبحن بدورهن، معوقات فيما يخص التدريب المهني وأنواع التدريب الأخرى، وأنشطة توليد الدخل. ويؤدي هذا بدوره إلى تزايد الفقر.

ومنذ نهاية الحرب الأهلية في عام ١٩٩١، تزايدت درجة الفقر، وكذلك حجم الأسر المعيشية التي ترأسها النساء. وقد أدت نهاية الحرب إلى تفكيك الجهاز العسكري الضخم الذي بنته الحكومة السابقة، وإلى تسريح عدد كبير من الجنود، وكثير منهم معوقون. وعلى ذلك، تركت الحرب أعدادا كبيرة للغاية من الأرامل أو المطلقات أو المهجورات في موقع المسؤولية عن الأسر، وبدون وسيلة للدعم^(٣٧). وقد تيمت كثير من الأطفال أو هجروا، مما عمل على تفاقم مستوى الفقر. وإن كثرة عدد أطفال الشوارع، من الذكور والإناث، ينهض مؤشرا على انتشار الفقر.

وقد كانت النساء الضحايا الرئيسية للكوارث الطبيعية والتي يتسبب فيها البشر، فقد أجبرت كثيرات على هجر منازلهن، ويوجدن في ملاجئ مؤقتة وفي الشوارع. وتكون النساء، في الملاجئ المؤقتة، أكثر من ٧٥ في المائة من المقيمين^(٣٧). وحتى اليوم، لا توجه برامج إعادة التأهيل بأسلوب واع بشأن المرأة. وهدف سياسة كهذه هو زيادة دخل المرأة من خلال توفير المهارات المطلوبة في سوق العمل. وبصورة أعم، نادرا ما بذلت مشاريع التنمية جهودا لتحرير المرأة من الأعمال الشاقة، والمهام الوضيعة والمملة التي تقوم بها يوميا. ويمكن أن تكون هذه المشاريع في هيئة تزويد المرأة بالماء الصالح للشرب، وتحسين امدادات خشب الوقود، وأفران وتقنيات طبخ بديلة، ومطاحن الحبوب، والبضائع الاستهلاكية الأساسية، ومراكز صحية متواضعة تسهل الاستفادة منها، ومواصلات في إطار القدرة المادية^(٣٨). إن تجاهل حاجات المرأة الأساسية يعمل على تفاقم مستويات الفقر، ونتج عن ذلك انتقال الفقر من جيل إلى جيل.

ثامنا - عدم المساواة في وصول المرأة إلى مجالات تحديد الهياكل الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية، والعملية الإنتاجية نفسها، وفي المشاركة في كل ذلك

من الواضح أن الزراعة، كما أشير إليه أعلاه، هي أهم وسيلة لمعيشة أغلب الإثيوبيين. وتقدر نسبة النساء الريفيات والرحل بـ ٤٩,٧ في المائة من مجموع السكان العاملين بالزراعة، ومع ذلك، فإن تمكن المرأة من الحصول على الأرض محدود جدا. لقد أُمم قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٧٥، كل الأراضي الريفية، وفوض بتوزيع الأراضي توزيعا مباشرا، وعلى أساس حجم الأسرة المعيشية غالبا. وقد خصصت الأرض، وفقا للإصلاح، لرب الأسرة. وكان معنى هذا، عمليا، أن الأرض سجلت في معظم الحالات بأسماء أرباب الأسر الذكور. وفي حالات قليلة، حيث كان للمرأة منفذ إلى الأرض، أعطيت النساء غالبا قطع أرض أصغر وأردأ نوعية.

وانسجاما مع روح الإصلاح الزراعي، وفي عدد غير قليل من الأماكن، استفادت الأسر التي ترأسها نساء من توزيع الأراضي، لقد ازداد عدد الأسر التي ترأسها نساء، نتيجة للحرب الأهلية الطويلة، والتشريد الداخلي والخارجي للسكان، والمجاعات المتكررة، وسياسة إعادة التوطين الإجباري. ويقدر عدد الأسر التي ترأسها نساء في المناطق الريفية بما يتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ في المائة. وحيث أن تقسيم العمل على أساس الجنس يمنع المرأة من البذر والغرس، كان على المرأة أن تعتمد على عمل الرجل، أو قوة الجرارة المستأجرة. وتفرض هذه الأشكال من التبعية عددا من الصعوبات على الأسر التي ترأسها النساء. فأرضهن لا تحرث أو تبذر أو تحصد في الوقت المناسب. فضلا عن ذلك، عليهن أن يتنازلن عما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المحصول لقاء الخدمات المقدمة، وهذا الضرب من المكافأة يقلل أكثر من دخلهن الضئيل.

إن أكثر النساء اللاتي يملكن قطعا من الأرض أو يعملن في نطاق الأسرة لا يستطعن الوصول إلى برامج الإرشاد الزراعي، فخدمات الإرشاد هذه متحيزة جدا ضد المرأة. ففي حين يتلقى الرجال التدريب والمشورة والدعم المتصل بأنشطة الزراعة، لا تتعرض النساء إلا للتدريب المتركز على تنشئة الطفل والبستنة المنزلية.

ويتوفر الائتمان في المناطق الريفية من خلال العضوية في المؤسسات الريفية مثل تعاونيات الخدمات وتعاونيات المنتجين. وبما أن رؤساء الأسر هم وحدهم الذين يسجلون لعضوية هذه المؤسسات، فقد حرمت أغلب النساء من الحصول على الائتمان. ومع ذلك فإن أغلب الأسر التي ترأسها نساء سجلت باعتبارها أعضاء. وعلى العموم، إن وصول النساء محدود إلى الموارد الإنتاجية مثل الأرض والبذور والأسمدة والأدوات الزراعية المتطورة والائتمان. وفي بعض المناطق هناك مشاريع ائتمان رائدة للمرأة على أساس المنحة، تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمات أخرى غير حكومية، ولكن معدلات تسديد النساء للدين مرتفعة جدا. أما في المناطق الحضرية فإن الوصول إلى الائتمان يقوم على افتراض منطقي بوجود ضمانات إضافية، ومن هنا فإن أهلية الحصول على الائتمان ستتوفر فقط في النساء اللاتي يملكن موجودات مالية كافية.

تاسعا - عدم المساواة في الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل والوسائل الأخرى لتحقيق الحد الأقصى من الوعي بالحقوق والاستفادة من إمكانيات المرأة

ألف - تعليم المرأة

إن المعدل الإجمالي للأمية في إثيوبيا مرتفع جدا، ففي عام ١٩٧٠، كان حوالي ٨٣ في المائة من مجموع السكان أميين. وقد أطلقت الحكومة الحملة الوطنية لمكافحة الأمية طوال الثمانينات. وبحلول عام ١٩٩٠، كان معدل الأمية نحو ٦١ في المائة في مجمل البلاد، و٧٤ في المائة لدى النساء. وتشير التقديرات إلى أن ٨ ملايين امرأة شاركت في الحملة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٩٠، وكانت نسبة النساء ٥٢ في المائة من مجموع المسجلين مبدئيا. وعلى نحو مماثل، حصلت النساء على معدل نجاح أعلى، من حيث كن ٥١ في المائة ممن اجتازوا الامتحان. وتشير التقارير، لسوء الحظ، إلى أن أغلب المتعلمات الجديديات نزعن إلى العودة إلى أميتهن السابقة، وذلك بسبب الافتقار إلى مقررات ما بعد محو الأمية و/أو عدم قدرتهن على حضور الدروس نظرا لعبئهن الثقيل في العمل.

إن تمكن المرأة من الوصول إلى مراكز تدريب المهارات محدود جدا في المناطق الريفية، وقد تكون العقبة الرئيسية هي الافتقار إلى مرافق النوم الملائمة للمرأة في أغلب تلك المراكز. وهناك حاجة إلى إعداد مواد قراءة على وعي بشؤون الجنس، وإيجاد بيئة ممكنة، وذلك لتسهيل مشاركة المرأة في برامج تعليم الكبار وتدريب المهارات.

إن الالتحاق بالمدارس منخفض جدا في إثيوبيا، إذ أن النسبة لا تتجاوز ٣٧ في المائة من المجموعات العمرية المؤهلة للمدارس الابتدائية، ونسبة التحاق الفتيات أقل من ذلك. ومنذ عام ١٩٨٠ انهمكت الحكومة السابقة في بلاغيات عن الجهود الخاصة التي ستبذل لمعالجة التمييز ضد المرأة في التعليم والتدريب، ومع ذلك، فحتى وقت قريب لم تتخذ خطوات ملموسة لتأمين التكافؤ بين الجنسين في التعليم. وكما تمكن ملاحظته في الجداول ٨ و ٩ و ١٠، ما يزال التحاق الفتيات بالمدارس متخلفا عن التحاق الصبيان، وذلك من المدرسة الابتدائية حتى الجامعة. وفي المدارس يقدم للفتيات منهج دراسي أدنى، وهن عرضة للتحيز في عمليات الاختيار، علاوة على التمييز من جانب المدرسين. وتقدم للفتيات، على نحو متواصل، مواد موجهة للمنزل بدلا من تلك الموجهة للعمل.

وقد أظهر كثير من الدراسات أن القيم الثقافية حول تعليم المرأة متأثر بنظرة المجتمع إلى أدوار كل من الجنسين. وفي أغلب هذه الثقافات يسود نظام التسلسل الأبوي، ويبدو تقسيم العمل على أساس الجنس صارما، وغالبا ما يحدد دور المرأة بكونها زوجة وأما ومديرة منزل، ويعزز الأفكار والمعايير التي تدغم هذه الأدوار.

ويدل نمط التحاق الطلاب ومشاركتهم، من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، على أن عدد الفتيات الملتحقات يظل أقل من عدد الأولاد. ومع ذلك، وكما يتبين من الجدول ٨، تدل البيانات الحديثة على تقلص هذه الفجوة. وربما يعود هذا إلى أن التحاق الذكور نزع إلى البقاء على ما هو عليه منذ ١٩٨٦. وإن عدد الطالبات المتسربات أو من يعدن سنوات الدراسة أعلى من عدد الطلاب. ولا تصنف المعلومات المتوفرة نسبة التمكّن من الوصول إلى التعليم حسب الموقع والمجموعة الاجتماعية - الاقتصادية. إن الفجوة القائمة بين التحاق الجنسين بالمدرسة أوسع بكثير في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة جدا منها في مناطق المراكز الحضرية.

وبالإضافة إلى معدلات الالتحاق المخيبة للآمال لدى البنات في المستوى الابتدائي، هناك فجوة بين الجنسين في معدلات الانتقال (انظر الجدولين ٩ - ألف و ٩ - باء). وما تزال نسبة الفتيات المنتقلات من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي منخفضة جدا، مما يدل بوضوح على عدم قدرة الطالبات على الاستمرار في هذين المستويين. ويسهم هذا في نقص عدد الطالبات في المستويات العليا من التعليم في إثيوبيا.

وعلى نحو مماثل، فإن الالتحاق ببرامج تؤدي إلى درجة البكالوريوس يدل على أن الفتيات يشكلن ١٠,٩ في المائة. وتوزيعهن على حقول التخصص المختلفة يتجمع حول العلوم الاجتماعية، والزراعة (علم الزراعة المنزلية)، العلوم الطبيعية، علوم البيطرة والطب، على التوالي. ومما تنبغي الإشارة إليه بوضوح هو أن الطالبات ما زلن أقلية، وإن يكن من المشجع، إلى حد ما، أنهن بدأن الانضمام إلى الحقول التي يهيمن عليها الذكور (انظر الجدول ١٠).

أما نسبة الذكور للاناث، في الوقت الراهن، في مجال العلوم والتكنولوجيا فهي، على الأرجح، نتيجة للتمييز ضد الاناث في توفير الخدمات التعليمية. إن انتشار البرامج والمناهج الدراسية المقسمة حسب الجنس في المدارس، والتي تنزع إلى قصر أنشطة معينة على الرجال فقط، تبعد الطالبات من التركيز على الموضوعات العلمية. وينبغي بذل جهود خاصة لتغيير السلوك الاجتماعي، بدءا بالمدارس الابتدائية، لتشجيع المرأة على دراسة العلوم العامة والمواد التقنية، ولتعزيز المواقف الايجابية في تطوير مهن المرأة ومهاراتها^(٣٩).

إن عددا ليس بالهين من الاناث اللواتي تهيأت لهن الفرصة للذهاب إلى المدارس يعدن السنة الدراسية ذاتها مرة أو أكثر في جميع سنوات الدراسة. ونسبة التسرب المرتفعة هي أيضا مشكلة أخرى، فجميع الدراسات التي أجريت عن أداء الاناث الأكاديمي، تقريبا، تشير إلى أن أداء الذكور أحسن من أداء الفتيات في جميع المواد، وعلى جميع المستويات. وقد كشف البعض منها أن في المناهج الدراسية والمواد التعليمية، على العموم تحيزا للذكور، وذلك في الموضوعات، واللغات، والأنشطة، والشخصيات، والمهن، والأمثلة في الكتب الدراسية، بالإضافة إلى المضمون المصور. والمشكلة أخطر ما تكون في المواد العلمية. وعلى العموم، يخفق المنهج في تنشئة الفتيات وتشجيعهن.

ومن جانب آخر، لا تحصل أغلبية النساء الاثيوبيات على الفرصة للحضور إلى المدارس النظامية. والتعليم غير النظامي هو الآلية الرئيسية التي تصل إليها هؤلاء النسوة اللاتي يكن مسؤولات عن كل مهمة تستنزف الجهد والوقت في البيت كما في الزراعة. إن حملات محو الأمية والأنشطة الأخرى في مجال تعليم الكبار، في قطاع التعليم غير النظامي، زودت النساء بالفرصة لتوجيه أنفسهن إلى بعض مهارات القراءة والكتابة. ومع ذلك فإن كثيرا من النساء أصبحن أميات مرة أخرى، وغير قادرات على استخدام المهارات التي أحرزنها، وذلك بسبب الافتقار إلى المتابعة والاستمرارية وعوامل أخرى.

وفي هذا الشأن تبنت وزارة التربية سياسة تعليمية تتوجه، عموما، إلى مشكلات واسعة النطاق في التعليم في اثيوبيا، وإلى تحيز النظر إلى جنس الشخص على وجه الخصوص. وتتضمن الأهداف المعلنة للسياسة التعليمية ما يلي بالنسبة للمرأة:

(أ) تحسين المواقف الاجتماعية من أدوار النساء ومساهماتهن؛

(ب) ينبغي أن يكون مضمون التعليم ديمقراطيا، ومصمما، على نحو خاص، لتأمين مشاركة الفتيات، وإزالة الفجوة بين الجنسين في التعليم، وإزالة القوالب الجامدة لدور الجنسين من الكتب الدراسية؛

(ج) تمنح الدولة دعما ماليا من أجل زيادة مشاركة الفتيات.

وقد بدأ، فعلا، تنفيذ هذه السياسة التعليمية.

إن المحاولات لتقليل الفجوة بين الجنسين تتضمن العمل الايجابي على مستوى القبول في الجامعة، حيث طلب من الاناث معدل ٣,٠ في شهادة الدراسة الثانوية العامة الاثيوبية، في حين طلب من الذكور معدل ٣,٢، وذلك للقبول في برنامج الدرجة الاعتيادي. وفي عام ١٩٩٤ قبلت ٣٣١ طالبة في الجامعة عن طريق هذا المخطط. وعلى نحو مماثل، كان ٢٠ في المائة من المقبولين في معهد إعداد المعلمين من الاناث. ويمكن للطالبات منافسة الطلاب على ال ٨٠ في المائة المتبقية. ولكن فضلت الطالبات على الطلاب في الحالات التي أحرز فيها الطرفان الدرجة نفسها.

باء - الوصول إلى الخدمات الصحية

إن التغذية، والبيئة، وتوفير الخدمات الصحية، والثقافة والمواقف، والتعليم، ومستوى المعيشة، والدخل، هي عوامل حاسمة من بين أشياء أخرى تعتمد عليها الصحة. والحالة الصحية للاثوبيين متدنية جدا، كما تبرهن على ذلك كل الدلائل. وأهم الدلائل على الحالة الصحية أن معدل وفيات الرضع هو ١٠٧,٧ في الألف، ومعدل وفيات الأطفال قبل سن الخامسة هو ١٦١ في الألف. ويقدر متوسط العمر المتوقع عند الولادة ب ٥٣,٥ سنة فقط. أما معدل وفيات الأمهات فهو ٧٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠.

أما توفر مياه الأنابيب فيقتصر على ٨٣ في المائة من السكان الحضريين، و١١ في المائة فقط من الريفيين، وتغطي الخدمات الصحية أقل من ٤٦ في المائة من السكان، وفوق ذلك يبدو أن حدوث الأمراض وانتشارها في ازدياد. والأمراض المعدية وسوء التغذية يكمنان وراء النسبة العالية لانتشار الأمراض والوفيات.

ويتكون نظام الرعاية الصحية من وسائل الرعاية الصحية التقليدية، ونظام الرعاية الصحية العامة، ووسائل الرعاية الصحية التطوعية والخاصة غير المدرة للربح. وتقدم وسائل الرعاية الصحية التقليدية خدماتها لأكثر من نصف السكان، ويقوم بها المعالجون بالأعشاب، ومجبرو العظام، والمعالجون الدينيون، والقابلات التقليديات؛ وعلاوة على ذلك فحتى أولئك الذين يستخدمون النظام الصحي الحديث يلجأون إلى العلاج التقليدي بوصفه خيارا تكميليا.

ويتكون نظام الرعاية الصحية العامة من مرشدي الصحة في المجتمعات المحلية، والمحطات الصحية، والمراكز الصحية، والمستشفيات، ومستشفيات الاحالة في الأقاليم. وبما أن نظام الحكم السابق اعتبر الصحة أولوية دنيا، طوال أغلب فترة الثمانينات، فإن ٣,٦ في المائة تقريبا من الميزانية الوطنية خصصت للصحة. وفي أوائل التسعينات انهار نظام الرعاية الصحية في المجتمعات المحلية. وبالنظر إلى الزيادة التعجيزية في أسعار الأدوية المستوردة فإن أغلب المحطات الصحية والمراكز الصحية والمستشفيات، لا سيما في المناطق الريفية، تعمل بتسهيلات محدودة جدا، وبمقدار ضئيل من الأدوية المستوردة.

لقد أدى تدهور الخدمات الصحية في القطاع العام إلى تكاثر العيادات الخاصة. وفي حين أن بعض العيادات تضم مجموعة من الأطباء والموظفين الصحيين الرفيعي المؤهلات، فإن معظمها يديره أشخاص من غير المؤهلين، وذلك في المدن الرئيسية والقرى. وفوق ذلك، فإن الشباب العاطلين والجنود السابقين احترفوا الممارسة الطبية غير القانونية لكسب الرزق، ويوفر هؤلاء تلقيحات غير قانونية، ويبيعون أدوية دون وصفة طبية. وقد أدت مثل هذه الممارسات التي يقوم بها أشخاص غير مؤهلين إلى زيادة أخطار التلوثات. وأخطر ما ينطوي عليه ذلك هو استخدام معدات غير معقمة تعمل على زيادة خطر الايدز.

إن للحقائق المذكورة أعلاه آثارها التي تنسحب على نساء اثيوبيا، وأغلبهن فقيرات، ويعانين من المكانة الاجتماعية المتدنية، والحمل المتقارب، وعليهن العناية بأطفال كثيرين، وهن محرومات من التعليم والعمل. ولعل الفقر أخطر العوامل المسهمة في اعتلال الصحة في اثيوبيا، ويؤدي الفقر، وفقر النساء على نحو خاص، إلى سوء التغذية، ولذلك فالنساء والأطفال عرضة لسوء التغذية، ولذلك فهم جماعة محددة من الجماعات المعرضة للأخطار الصحية، وتتأثر صحة النساء والأطفال، على نحو خطير بالمياه غير النقية والمرافق الصحية الرديئة.

إن لصعوبة الحصول على الماء ولعدم كفاية المرافق الصحية آثار عديدة على النساء. ففي جميع أجزاء اثيوبيا تقريبا تكون النساء مسؤولات عن مهمة جلب الماء الشاقة، وغالبا من مسافات بعيدة. وهذه

المسؤولية تعرض صحتهم للخطر لما تتطلبه من مجهود من نساء هن فعلا ضعيفات التغذية، وعلى نحو خاص خلال الحمل. وعلاوة على ذلك، فالنساء الفقيرات معرضات باستمرار للأمراض التي تحملها المياه، وذلك خلال جلب الماء وغسل الملابس.

إن أماكن الإيواء المكتظة والرديئة البناء في المناطق الحضرية تؤدي إلى تفاقم المشكلات المتعلقة بإمدادات المياه غير الكافية ونقص المرافق الصحية. وتعتمد أغلب الأسر على الوقود العضوي، كالخشب والضم والروث، ومخلفات المحاصيل. وعلاوة على ذلك، فإن معظم الأسر الحضرية والريفية تطبخ على نار مكشوفة في منازل رديئة التهوية. ومن الملاحظ أن دخان الوقود سابق الذكر يحتوي على عناصر ضارة كثيرة، يحتمل أن تسبب أمراض الرئة وسرطان البلعوم. وقد دلت التجارب في أماكن أخرى على أن تزويد النساء بأفران رخيصة ومصممة لاستخدام وقود أقل، ولتقليل كمية الدخان إلى الحد الأدنى، يمكن أن تحسن صحتهم.

وحسب ما أشير إليه أعلاه، فإن معظم النساء في إثيوبيا ما يزلن أميات، ولا تتوفر الفرصة لإكمال الدراسة الابتدائية إلا لعدد محدود من الفتيات، وللجوة بين الجنسين في التعليم آثار كثيرة على صحة السكان وتغذيتهم. وهناك الآن إجماع عالمي على أن تعليم المرأة يخفف العوامل الرئيسية المسهمة في الصحة الرديئة، فالتعليم يمكن النساء من التغلب على الفقر، ومن توليد دخل أكثر، وتحسين الصحة والتغذية، وتقليل حجم الأسرة، والاعتداد بأنفسهن، وممارسة تأثير إيجابي على الجيل التالي.

إن معدل انتشار الأمراض والوفيات لدى الأمهات من أعلى المعدلات في العالم، أما معدل وفيات الأمهات في المناطق الريفية فيتضاعف أو يرتفع إلى ثلاثة أمثاله، وذلك بسبب الافتقار إلى العناية في مرحلة ما قبل الولادة، وإلى مرافق الطوارئ للتوليد في حالات الحمل المعرض للخطر. وعموما، فإن ٨٤ في المائة من النساء لا يتلقين العناية قبل الولادة، إذ تحتاج النساء خلال الحمل، أكثر مما قبل الحمل، إلى غذاء أكثر، ووقت أطول للراحة والاستجمام، وبيئة اجتماعية ومادية مساندة.

وفي كل عام تموت في إثيوبيا حوالي ١٧٠٠٠ امرأة في سن الحمل بسبب تعقيدات تتصل بالحمل والولادة. وتشير بيانات المستشفيات والمراكز الصحية إلى أن النساء يتوفين بسبب أمراض تمكن الوقاية منها بسهولة، لكن تلك البيانات لا تعكس جيدا معدل وفيات الأمهات العالي^(٤٠). وتؤيد الدراسات الأخرى أن وفيات الأمهات تظهر بوضوح أن النساء عرضة للأمراض والموت، وذلك أساسا بسبب عوامل خطر يمكن توقيها بسهولة، يتصل المباشر منها بعوامل تشمل العمل نفسه، في حين أن العوامل غير المباشرة هي حالات المرض التي تغدو خطيرة ومميتة حين تتزامن مع الحمل.

وتدل سجلات المستشفيات على أن ٧٠ في المائة من وفيات الأمهات ترجع، على نحو مباشر، إلى تعقيدات الحمل والمخاض والولادة، في حين أن ٣٠ في المائة منها تعود إلى العدوى خلال الحمل. ويعتبر حوالي ٩٠ في المائة من وفيات الأمهات ممكن المنع إذا توفرت المعرفة الكافية لدى المجتمعات المحلية، وإذا توفرت إمكانية الحصول على خدمات الولادة من نظام صحي فعال^(٤١).

وفي عام ١٩٩٢، كان معدل الخصوبة الكلي في إثيوبيا ٧,٥ طفل لكل امرأة. وبسبب ممارسات الزواج المبكر الشائعة في المناطق الريفية فإن النشاط الإنجابي عند كثير من النساء الإثيوبيات يبدأ في السن المبكرة ما بين ١٢ - ١٤ سنة. وقد أظهرت الدراسات المختلفة أنه حينما تكون الخصوبة عالية تكون معدلات وفيات الأمهات والرضع والأطفال عالية أيضا. وعلى وجه التحديد، يرجع المعدل العالي لوفيات الأمهات في إثيوبيا إلى الزواج المبكر والحمل المتقارب وحمل المرأة قبل سن ٢٠ وبعد سن ٣٥ والنقص الحاد في التغذية وقلة وزن المواليد وتفشي الأمراض المعدية والسارية بدرجة عالية والافتقار إلى العناية قبل الولادة وتعدد المواليد وعدم توفر المرافق ووسائل الراحة مثل الماء الصالح للشرب والمرافق الصحية (انظر الجدول ١٣).

وثمة اتجاه آخر يندرج بالخطر، في مجال الصحة هو انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وما دام الوباء لا يحظى بتقارير كافية فإن من الصعب توفير أرقام دقيقة. وبحلول عام ١٩٩٢، كان العدد الكلي للإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، تقديرا، هو ٤٠٠ ٠٠٠ وكان ٤٢ في المائة من هذه الحالات في أديس أبابا. والتصنيف الإجمالي لهذه الحالات حسب الجنس هو أن ٦٣ في المائة ذكور، و ٣٧ في المائة إناث. وتدل البيانات الحديثة على أن نسبة المريضات المبلغ عنهن قد زادت منذ عام ١٩٩٢. (انظر الجدول ١٤).

وأغلب ضحايا الإيدز هم ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٤٩ سنة. والخطر أكبر بين النساء اللواتي يمارسن استراتيجيات تعدد المعاشرين من أجل البقاء، والطالبات، والنساء المتزوجات من عمال مهاجرين، ويراد بهم سائقو الشاحنات والتجار.

وتتعرض النساء للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بسبب مكانتهن الاجتماعية - الاقتصادية المنخفضة، وتفشي الممارسات الشعبية الضارة مثل الزواج المبكر، والحمل المتقارب والوضع الصحي المتردي إجمالا. وأثر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النساء يشمل المسؤولية المتزايدة إزاء حاجات البقاء للأسر المبتلاة بالإيدز، بالإضافة إلى زيادة أعباء العناية بالأقارب المرضى، وإهمال حاجات الأطفال، والأعمال المنزلية الأخرى، وفقدان الدخل، ومن ثم التدهور المذهل في مستوى المعيشة.

واستجابة لحاجات البلاد الصحية، صاغت الحكومة الإثيوبية الانتقالية، في عام ١٩٩٣، السياسة الوطنية للصحة، التي توفر الأساس لتطوير قطاعات الصحة في البلاد. وتؤكد السياسة على توسيع الخدمات الصحية إلى المناطق الريفية وعلى برامج الوقاية من الأمراض ومكافحتها، وأنظمة العناية المتكاملة للولادة، والمشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية والتعاون المتبادل بين القطاعات، واستخدام التكنولوجيا المناسبة. وتؤكد السياسة أيضا على إعطاء اهتمام خاص إلى الحاجات الصحية لدى:

(أ) الأسرة، ولا سيما النساء والأطفال؛

(ب) من هم في طليعة الإنتاجية؛

(ج) المناطق وقطاعات السكان التي لحقها الإهمال حتى الآن أكثر من سواها، وتشمل أغلبية الريفيين والرعاة، وفقراء الحواضر، والأقليات القومية؛

(د) الناس في المناطق المتأثرة بالكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان.

وفي عام ١٩٩٣، أعلنت الحكومة الإثيوبية كذلك عن سياسة سكانية تزيد من إمكانية الوصول إلى مرافق تنظيم الأسرة، ستعزز، إذا ما طبقت، مكانة المرأة الاقتصادية والاجتماعية، وبذا تقلل من الأعباء الثقيلة للحمل والتنشئة، وسيسهل هذا، بدوره، في تحسين وضع المرأة الصحي.

جيم - العمالة

تعتمد أغلبية السكان، كما سبقت الإشارة إليه، على زراعة الكفاف وسيلة للعيش، وفرص الحصول على عمل لقاء أجر تقتصر على جزء صغير من السكان. والقطاع العام هو أكبر رب عمل. ففي عام ١٩٨٣ شكل ٧٣ في المائة من المستخدمين في القطاع الحديث نسبة ١٨,٦ في المائة من القوة العاملة الحضرية، و ٢,٣ في المائة من مجموع القوة العاملة. وفي أوائل الثمانينات، وفرت الصناعة التحويلية النصيب الأكبر من فرص العمل لقاء أجر، تتبعها خدمات المجتمعات المحلية والزراعة. وعلى أي حال، وفرت خدمات المجتمعات المحلية، بحلول عام ١٩٨٧، أكبر نصيب من فرص العمل، تتلوها الزراعة بنسبة ٢١ في المائة، والصناعة التحويلية بنسبة ١٧,٩ في المائة.

وفي جميع قطاعات العمل لقاء أجر بصورة مؤقتة أو تعاقدية، في القطاع العام أو الخاص، يزيد عدد الذكور على عدد الإناث، وكان معدل مشاركة النساء في القوة العاملة ٤١,٨ في المائة، وذلك وفقا لإحصاء ١٩٨٤. وكان معدل المشاركة ٣٩,٢ في المائة في المناطق الحضرية، و ٤٢,١ في المائة في المناطق الريفية^(٤٧). أما الخصائص الأخرى المميزة لسوق العمل فتماثل الاتجاهات العالمية لعمل المرأة. وتتركز النساء في أعمال قليلة المهارة والأجر، وذات احتمالات محدودة للترقية. وتتركز النساء، في قطاع العمل الرسمي، في الصناعة التحويلية والخدمات الاجتماعية مثل التدريس والتمريض، والعمل الاجتماعي، وخدمات السكرتارية. وبالإضافة إلى سوق العمل المحدود الذي ينزع إلى تفضيل الذكور، فقد نجم انخفاض مستويات عمل المرأة عن المنفذ المحدود إلى فرص التعليم والتدريب، وانتشار البرامج والمناهج الدراسية المبنية على التمييز بين الجنسين في المدارس، بالإضافة إلى المعايير والتوقعات الثقافية. والتأثير المتراكم لجميع هذه العوامل في النساء هو قلة احترام النفس وتركزهن في "الأعمال النسوية".

وعلى الرغم من أن نسبة النساء تقدر بما لا يقل عن ٥٥,٥ في المائة من السكان الحضريين فإن ٢٣ في المائة فقط منهن كن يعملن في كلا القطاعين العام والخاص. وتشير بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى أن ثلثي النساء العاملات في القطاع الرسمي هن في الصناعات التحويلية (المنسوجات في الغالب) والخدمات الاجتماعية (السائد هو العمل الكتابي) وعلى سبيل المثال، تشكل النساء العاملات في خدمات الكهرباء والغاز ٦٣,٣ في المائة، في حين أنهن ٥٨,٢ في المائة من العاملين في خدمات التأمين

والخدمات التجارية^(٤٣). وتتقاضى النساء، عموماً، أجوراً منخفضة جداً. أما نسبة النساء في المواقع الإدارية والتسييرية في القطاعين العام والخاص فهي مجرد ٠,٩ في المائة و ٤,٢ في المائة على التوالي. ويدل الجدول ٢ على الأعمال التي كانت النساء تتقدم إليها في العقود الماضية، ويصنف أغلبهن بين أولئك الذين يبحثون عن أعمال كتابية، والباحثين عن الأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة.

العمل بدون مرتب

تجلت في الماضي القريب حقيقة اقتصادية لافتة للنظر، هي مشاركة المرأة المتزايدة في القطاع غير الرسمي. وبما أن أغلب الأسر في إثيوبيا تواجه انخفاضاً في الدخل فإن نسبة صغيرة من الأسر تتميز بأنها ذات كاسب واحد. وعلى كل حال، إن إيديولوجية الرجل المعيل ما زالت سائدة على الرغم من أن إسهام النساء في دخل الأسرة أصبح أمراً حاسماً. ولا تتوقع أغلبية السكان أن تكون المرأة حائزة على ممتلكات، وأن تصبح معيلة الأسرة وأن تقوم بدور القيادة في المجتمع. وينبغي النظر إلى حقيقة نجاح عدد من النساء في شغل موقعهن الملائم في المجتمع، على قدم المساواة، على أنها استثناء لا قاعدة.

وأغلب أنماط العمل شيوعاً في المناطق الحضرية هو العمل للحساب الخاص، وهو المجال الذي تنخرط فيه معظم نساء الحضر. وحيث أن أغلب النساء يفتقرن إلى التعليم والمهارات المطلوبة للعمل، فإنهن يعتمدن على الأعمال الفردية، والخدمات المنزلية، والدعارة. ومن أوضح الطرق التي تكسب بها النساء رزقهن في المراكز الحضرية هي تزويد المدينة بخشب الوقود الذي يجمعه وينقله على ظهورهن. كذلك يمارسن كثيراً تجارة البيع بالتجزئة، التي تمتد من بيع التوابل إلى الحبوب، والأطعمة المصنوعة من الحبوب، والخضروات، وبيع الـ "تيللا"، (البيرة المحلية) والأطعمة المطبوخة.

وبما أن النساء لا يستطعن الحصول على الائتمان المالي فإنهن كثيراً ما يعتمدن على جمعية غير رسمية للائتمان المالي الدوار للحصول على رأسمال التأسيس. وقد يعتمد بعضهن على معونة مالية ومادية ومعونة في العمل من أسرهن. وثمة حاجة كبيرة لدى النساء إلى قروض بمبالغ صغيرة وخدمات الأعمال الحرة الأخرى، والتدريب على الإدارة. ومن أجل تحسين فرص عمل المرأة في إثيوبيا، على الأجهزة الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية أن تبذل جهوداً منظمة ومنسقة لتعبئة النساء من خلال التجمعات النسائية في المراكز الحضرية والريفية، وكذلك من خلال تنفيذ الأنظمة التشريعية والإدارية الموجودة.

وعلى نحو مماثل، فإن تنفيذ السياسات الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية، التي حاولت بوضوح معالجة المظالم التي عانت منها النساء في إثيوبيا زمناً طويلاً، يحتمل أن يخفف المشكلات المتعلقة بتشغيل المرأة. ومن المرجح كذلك أن ينتفع تشغيل المرأة من التركيز على الاهتمام بها في مجال التدريب المهني. وكما تمكن ملاحظته في الجدول ٣، يدل نمط تدريب النساء في المدارس المهنية على نزعة للتركيز على الميادين التقليدية لتخصص المرأة، ومن شأن الجهد المقصود لإعادة توجيه التدريب المهني للنساء إلى مهارات أكثر قابلية للاستخدام ومجزية أن يحسن فرص عمل المرأة، وأن يوفر قذوات جديدة للشابات.

عاشرا - العنف ضد المرأة

حتى عهد قريب جدا، لم يكن العنف ضد المرأة موضوعا يناقش علنا، والأسباب البنيوية للعنف ضد المرأة تكمن في مكانة المرأة المتدنية في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية. وعلى نحو أكثر تحديدا، فإن العنف ضد المرأة انعكاس لعلاقات السلطة بين الرجال والنساء في المجتمع. وفي أغلب أنحاء إثيوبيا يقبل حق الرجل في "تأديب" زوجته، واغتصاب العذراء، فقط، هو ما يحتمل أن يستوجب الجزاء علنا.

ويعتبر قانون العقوبات في إثيوبيا الاغتصاب، والاعتداء البدني، والطم، والجروح، وما يؤدي إلى التشويه من الإصابات، والأذى، اعتداءات إجرامية. ومع ذلك، فإن في قانون العقوبات نفسه يتضمن جوانب كثيرة من الغموض فيما يخص الاغتصاب وضرب الزوجات^(٤٤).

وعلاوة على ذلك فإن أغلب الجمهور، ومن ضمنه النساء المتعلمات، ليس على علم بهذه الأحكام في قانون العقوبات. أما الأهم فهو أن أغلب النساء وأسرهن لا يبلغن عن الاغتصاب، ناهيك عن ضرب الزوجات. وعلى كل حال، يبدو أن ثقافة الصمت هذه طرأ عليها بعض التغيير في الآونة الأخيرة. فعلى سبيل المثال، لجأت أسر ضحايا الاغتصاب إلى مكتب شؤون المرأة ليحاول وضع حد للحوادث المتكررة في اغتصاب الفتيات، وتصل إلى الشرطة بتبليغات أكثر عن العلاقات الجنسية مع الأطفال دون الخامسة عشرة، بالإضافة إلى حالات الاغتصاب. ويبلغ عدد متزايد من فتيات المدارس عن حالات مضايقات جنسية من المعلمين الذين يهددون بالرسوب الفتيات اللواتي يرفضن الاستسلام لعروضهم الجنسية، أو يرهبوهن فعلا.

إن الاعتراف بانتشار العنف ضد المرأة، وبأن حدوثة يتجاوز حدود الدخل والطبقة الاجتماعية والثقافية ينبغي أن يحظى بخطوات سريعة وفعالة للقضاء على حدوثة. ومن هذه التقارير المحدودة تمكن ملاحظة وجود أنواع متعددة من العنف ضد المرأة في إثيوبيا.

ولم يتم عمل شيء يذكر للسيطرة على هذه الأشكال المتنوعة من العنف، ورفع وعي الجمهور حول الضرر الشديد للمرأة، بدنيا وجسميا، والأذى النفساني والصدمة العاطفية، والأمراض المتناقلة جنسيا وبضمنها الإيدز، أو الحمل غير المرغوب فيه. وفي الوقت الحاضر، فإن المرأة هي من عليها أن تشعر بالعار. ومن الضروري كذلك، توعية الشرطة والمحامين، والعاملين الاجتماعيين، والمعلمين، والزعماء السياسيين. وأشق مهمة هي تحدي العادات المحلية والممارسات التقليدية التي تشجع العنف ضد المرأة، وتغيير موقف الجمهور الذي يجيز العنف.

إن إثيوبيا تمر الآن بعملية ترسيخ للديمقراطية، فهي تصوغ السياسات، وتضع مشروع الدستور الوطني، وتنظم النساء، الخ. وإذا ما ترجمت جميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية إلى ممارسات فإن الحكومة ومنظمات المرأة والمنظمات غير الحكومية ستتعاون على تطوير خدمات تصحيحية وتعليمية مناسبة لمحاربة العنف ضد المرأة في إثيوبيا.

حادي عشر - تأثيرات الصراعات المسلحة الوطنية والدولية أو أنواع الصراع الجارية الأخرى على المرأة

انخرطت إثيوبيا في حرب دامت حوالي ثلاثين عاما، ويمكن تلخيص تراث الدكتاتورية العسكرية والحرب الأهلية في انتشار الموت، والتدهور الاقتصادي والعدد الكبير من المشردين، وتدهور الإنتاج الغذائي، ونقص الغذاء المستمر، والفقر المطلق الواسع الانتشار، والبنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية المحطمة. لقد استحوذت الحرب على مبلغ غير متكافئ معها من الميزانية الوطنية، مما نتج عنه تدمير الاقتصاد، وانهيار الخدمات الصحية والاجتماعية. وقد أدى الجفاف المتكرر والأمطار القليلة والتصحر إلى تفاقم هذه الكوارث التي صنعها البشر. إن هذه المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية قد أثرت في المرأة، سلبيا، أكثر ما أثرت في الرجل، فقد سجنتم المرأة وعذبت واغتصبت، وذلك كجزء من القمع السياسي والحرب والنزاع الطائفي.

لقد شردت المرأة من مجتمعها المحلي، وتركت لتكافح ظروفًا يرثى لها من الفقر المدقع. والتشريد يعني فقدان أنظمة العون المتبادل التقليدية. وفي أغلب الحالات، ترملت المرأة، أو هجرت فجأة لتغدو المساهم الوحيد في دخل الأسرة والعناية بالعائلة. وفرض التشريد عبئا يرثى له على المرأة التي كان عليها أن تتغلب على بيئة مختلفة اختلافا جذريا. وكان تحطم الأسرة، وارتفاع نسبة وفيات الأطفال، والحرمان الشامل أشد ما يوجع المرأة.

وفي الشمال انضمت المرأة إلى جيش التحرير، وساعدت على إعادة تحديد الدور التقليدي للمرأة. أما في بقية البلد، وعلى الرغم من المحنة الكبيرة، فإن سهولة تكيف المرأة ساعدتها على استنباط عدد من استراتيجيات البقاء لتخفيف الضغط الاجتماعي والاقتصادي. وكانت استجابة المرأة الرئيسية هي الهجرة إلى المدينة، حيث يحتال أغلب من لهن أطفال على العيش بممارسة التجارة الصغيرة. واشتغلت أخريات بالخدمة المنزلية أو غدون بغايا. وفي أكثر الحالات، تنتمي هؤلاء النساء، وهن رئيسات أسر، إلى قطاعات من السكان تعاني فقرا مزمنًا. لقد ولدت نهاية الحرب أشكالًا جديدة من المشكلات الاجتماعية، فقد أذنت بتسريح واحد من أكبر جيوش افريقيا. وأوجد هذا صعوبات جمّة. فلا تتوفر إلا خيارات قليلة جدا للجنود المعوقين من جراء إصابات الحرب. والجنود الذين بلغ عن وفاتهم أو افترضت وفاتهم عادوا ليجدوا الروابط العائلية قد تلاشت. وقد فقد كثير من الجنود رغبتهم في العودة إلى مزارعهم بعد أن قضوا سنوات في جبهات الحرب، وآخرون وجدوا مزارعهم موزعة على مزارعين آخرين أو لأغراض أخرى. ونتج عن ذلك وجود عدد كبير من الرجال فقدوا وسائل عيشهم. (انظر المرفق)

وتبعت نهاية الحرب أشكال جديدة من التشريد. وكان أحد الإجراءات السياسية الأولى التي اتخذتها الحكومة المؤقتة الإريتيرية هو إعادة عدد كبير من الإثيوبيين المقيمين في أجزاء مختلفة من البلاد إلى أوطانهم. وتقدر لجنة الإغاثة والإنعاش عدد الذين نزحوا من إريتيريا بـ ٢٠٠ ٠٠٠ شخص أو ما يقارب ٤٠ ٠٠٠ أسرة. وتشير التقارير إلى أن عدد النازحين من إريتيريا إلى العاصمة يبلغ ٧٣٤ ١٠ أسرة، تتراأس

النساء ٧٠ في المائة منها. ومعظم هؤلاء الناس يعيشون في ملاجئ مؤقتة، ويعتمدون على الإغاثة من أجل بقائهم.

إن سياسة الحكومة الانتقالية الإثيوبية في اللامركزية والحكم الذاتي للأقاليم قد أحدثت، أيضا التشريد الناتج عن الصراعات الإثنية. فبحلول عام ١٩٩٢ قدر أن ٨١ ٩٣٥ شخصا شردوا بسبب الصراعات الإثنية، ونتج عن هذه الموجة من التشريد هجر الزوجات والأطفال، إضافة إلى الطلاق وتدمير الممتلكات^(٤٥).

وقد شرعت الحكومة الانتقالية الإثيوبية في عملية لترسيخ الديمقراطية، تؤذن بتحول من نظام الإدارة المركزي إلى الإدارة الإقليمية والاستقلال الذاتي المحلي، وذلك لإعادة السلام إلى البلاد. وتشجع الحكومة أيضا نساء إثيوبيا على المشاركة في عملية السلام على مستوى صنع القرار وصياغة السياسات التي تؤثر في حياتهن.

وتقوم الحكومة الإثيوبية بدور نموذجي في حل الصراعات القائمة منذ زمن طويل، وفي إنهاء أطول حرب أثرت في ملايين المواطنين عموما، وفي نساء إثيوبيا خصوصا.

الحواشي

- (١) الهيئة المركزية للإحصاء، ١٩٩٠.
- (٢) اليونيسيف، Situation Analysis، ١٩٩١.
- (٣) اليونيسيف، ١٩٩٣.
- (٤) المرجع نفسه.
- (٥) SIDA, Country Gender Analysis, 1993.
- (٦) Alasebu, 1987.
- (٧) المرجع نفسه.
- (٨) Hirut, 1979.
- (٩) National Policy on Women in Ethiopia, 1993.

الحواشي (تابع)

- (١٠) .UNICEF, Situation Anlysis,1993
- (١١) المرجع نفسه.
- (١٢) المرجع نفسه.
- (١٣) اللجنة الاقتصادية لافريقيا، Rural Progress, Nos.1 and 2, 1984
- (١٤) .Women's Affairs Office, National Programme of Action, (NPA), 1992
- (١٥) .National Policy on Women, 1993
- (١٦) المرجع نفسه.
- (١٧) .NPA, 1992
- (١٨) .NPA, 1992
- (١٩) المرجع نفسه.
- (٢٠) المرجع نفسه.
- (٢١) المرجع نفسه.
- (٢٢) .Profile of Ethiopian Women, 1993
- (٢٣) المرجع نفسه.
- (٢٤) المرجع نفسه.
- (٢٥) .National Policy on Women, 1993
- (٢٦) .Profile of Ethiopian Women, 1993

الحواشي (تابع)

- (٢٧) المرجع نفسه.
- (٢٨) .SIDA, Country Gender Analysis, 1993
- (٢٩) .Hillina Taddesse Tamrat, 1994
- (٣٠) المرجع نفسه.
- (٣١) .Profile of Ethiopian, Women's Affairs Office, 1993
- (٣٢) .WAO Report, 1993
- (٣٣) .Election Commission Bulletin, Nos. 2, 7 and 8, 1992
- (٣٤) .SIDA Gender Analysis, 1993
- (٣٥) .World Bank, 1989
- (٣٦) .UNICEF, Children and Women in Ethiopia, Situation Report, 1993
- (٣٧) المرجع نفسه.
- (٣٨) .WHO, Preamble of National Policy on Women, 1993
- (٣٩) .Atsede Wondimagnehu, 1991
- (٤٠) .UNICEF, Situation Analysis, 1993
- (٤١) المرجع نفسه.
- (٤٢) .NOLSA; Situation Analysis in Employment and Livelihood, 1994 (draft)
- (٤٣) المرجع نفسه.
- (٤٤) .Helena, 1994
- (٤٥) .SIDA, Gender Analysis

المرفق الأول

ولكن هل تستطيع المرأة أن تكسب السلام؟*

مقتطف من جين هاموند

إذن، ما هو الحال الآن، وما التكهن بشأن المستقبل؟ إن المرأة تستغل دوماً في زمن الحرب، ثم تعاد إلى المطبخ. لماذا تكون اثيوبيا مختلفة عن ذلك؟

كل ما أستطيع أن أفعله الآن هو التمعن في بعض العلامات السلبية والايجابية، وسنبداً بالسلبية. إن استعادة القانون الاثيوبي تعني أن القانون في المقاطعات المنشقة أصبح الآن في أيدي قانونيين محترفين مدربين وفق القواعد المعتادة. ولا مكان في اثيوبيا الجديدة لقاضيات أميات مهما كن حكيمات. ويمثل ذلك أن النساء والرجال المدربين بما لا يتفق مع القواعد المعتادة على مدى كامل من المهارات الحيوية للفترة الثورية، استبدلوا بالنخب الثقافية القديمة. إن تحسين هذه الحالة يستغرق زمنا طويلا. وإن النساء، في كل مكان من اثيوبيا، محرومات لافتقارهن إلى التعليم، ووجود ثقافة، في المناطق الريفية على نحو خاص، ترفض توثيق صلتها بهم. أما في الشمال فمن المرجح، على الأقل، أن يستطيع عدد أكبر من النساء توثيق صلتهم بها في المستقبل. ولعل السؤال الأهم هو ما إذا كانت قضايا المرأة ستقضى من جدول الأعمال بسبب الصعوبات الاقتصادية الملحة، وأولويات اعادة البناء في فترة ما بعد الحرب.

وعلى كل حال، هناك بعض العلاقات الايجابية. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩١، بعد أقل من ثلاثة أشهر من انتهاء القتال، حضرت المؤتمر التأسيسي للرابطة الديمقراطية للمرأة في تيغراي، وهي مزيج من رابطات المرأة ورابطات المحاربات القديمة، وقد أوجدت، على نحو واضح، من أجل الحفاظ على استمرارية نضال المرأة من أجل حياة أفضل، وقد قدمت المندوبات المنتخبات من جميع أرجاء "تيغراي"، وقد سبق لهن أن ناقشن، في رابطاتهن المحلية، اقتراحات حول سلسلة من القضايا، وبعد مناقشات غاضبة، وجدل أحيانا (كان حق الاجهاض إحدى القضايا التي نوقشت بحدة) منحت القرارات النهائية، مرة أخرى، الأولوية إلى حاجات المرأة الطاغية إلى تخفيف عملها الروتيني، ويتضمن ذلك تسهيلات الطحن بقوة الطاقة، وتوفير الماء النظيف والوقود. والجانب السلبي هو أن المنتخبات العاملات في الرابطة، على أساس التفرغ، لا يتوفرن على الموارد اللازمة لإدارة مكتب بالغ الصغر وهن يمارسن الطبع على الآلة الكاتبة ليجمعن النقود من أجل شراء مناخذ وكراس وآلات كاتبة. وهذه الرابطة حيوية إذا كانت النساء سيبقين منظمات

* مقتطف من "Women and the Liberation Struggle in Northern Ethiopia" Jenay Hammond.

من أجل المطالبة بحقوقهن. ومن العلامات الايجابية الأخرى أن الجمعية الديمقراطية المحلية "بايتو" تظل الهيئة الشعبية لصنع القرار، ولذلك فإن قوانين الزواج وحق المرأة في الأرض، والمساواة في السلطة، ومشاركة الرجل تظل على حالها. وقد غدت التنمية، تحت ظل الحكومة الانتقالية الاثيوبية، لا مركزية موزعة على المناطق، ومن المرجح أن يزيد هذا من الموارد للحاجات الأساسية التي كثيرا ما اعتبرت المرأة أولوياتها. وقد افتتحت جمعية الاغاثة في تيغراي مكتبا نسويا وأعلنت برنامج أولويات؛ كما طرح مكتب شؤون المرأة، رسميا سياسية وطنية حول المرأة الاثيوبية في أيلول/سبتمبر الماضي، ولكني، في الوقت الحاضر، لا أعرب شيئا أكثر من ذلك. وفي الفترة الانتقالية، وإلى أن تأتي الانتخابات الوطنية بأول حكومة منتخبة ديمقراطيا في اثيوبيا، احتفظ جيش الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية بمسؤوليته عن القانون الداخلي والنظام. وعلى الرغم من عدم تسريح أية نساء مقاتلات حتى الآن فقد نمتي إلى علمي أن ٤٠ ٠٠٠ امرأة قد أعيد توجيههن فعلا إلى برامج اعادة التدريب.

وأخيرا، قد قدمت أريغاش أدانا في أيار/مايو ١٩٩٣، ورقة إلى الندوة التي أقيمت حول الدستور الجديد، هي التي اقتطعت منها.

"في رأينا، لا يمكن أن يكون الدستور ديمقراطيا إلا إذا واجه قضايا المرأة التي تكون نصف أي مجتمع. وفي محيط اثيوبيا، لا ينبغي أن ينسى المرء أن هذه اللحظة صارت، جزئيا، ممكنة نتيجة لكفاح غير أناني وتضحيات من نساء فقيرات عاديات. إننا، نساء الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية، نود أن نشارككم آراءنا وتجاربنا وإنجازاتنا، لأننا نعتقد أن ما تعلمناه يمكن أن يكون له، وينبغي أن يكون له، تأثير في تطوير دستورنا الجديد".

ومن المرجح أن تدرج قضايا المرأة، لأول مرة، في الدستور الجديد، وحاليا توزع في كل مكان في اثيوبيا مقترحات جميع الأحزاب، من أجل ذلك الأمر، لغرض مناقشتها (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٤).

المرفق الثاني

الجدول

١ - مجموع السكان حسب الجنس والمجموعة العمرية العريضة

السكان (بالآلاف)				الجنس	المجموعة العمرية
١٩٩٠		١٩٨٧			
%	العدد	%	العدد		
٤٩,٨	١٢ ٧٦١,٣	٤٩,٥	١١ ٦٩٦,٠	ذكر	صفر - ١٤
٤٦,٥	١١ ٧٨٣,٢	٤٦,٥	١٠ ٧٩٥,٧	أنثى	
٤٨,٢	٢٤ ٥٤٤,٦	٤٨,٢	٢٢ ٤٩١,٧	المجموع	
٤٥,٢	١١ ٥٨٢,٥	٤٥,٢	١٠ ٦١٥,٦	ذكر	١٥ - ٦٤
٤٩,٢	١٢ ٤٧٥,٦	٤٩,٢	١١ ٤٢٢,٥	أنثى	
٤٧,١	٢٤ ٠٥٧,١	٤٧,١	٢٢ ٠٣٨	المجموع	
٥,٠	١ ٢٨١,٣	٥,٠	١ ١٧٤,٣	ذكر	٦٥ +
٤,٣	١ ٠٩٠,٠	٤,٣	٩٩٨,٣	أنثى	
٤,٧	٢ ٣٧١,٣	٤,٧	٢ ١٧٢,٦	المجموع	
١٠٠,٠	٢٥ ٦٢٥,١	١٠٠,٠	٢٣ ٤٨٥,٩	ذكر	المجموع
١٠٠,٠	٢٥ ٣٤٨,٨	١٠٠,٠	٢٣ ٢١٦,٥	أنثى	
١٠٠,٠	٥٠ ٩٧٥,٩	١٠٠,٠	٤٦ ٧٠٢,٤	المجموع	

المصدر: CSA, Facts and Figures, 1990.

٢ - الباحثون عن العمل المسجلون حسب التفضيل المهني والجنس

المهنة	ذكر	% من المجموع	أثني	% من المجموع	المجموع	% من المجموع	أثني
حرفيون وتقنيون	٤٢٦	١,٠	٤٠٧	١,٠	٨٣٣	١,٠	٤٨,٩
إدارة وتنظيم	٤٩	١,٠	١	٠,٠	٥٠	٠,٠	٢,٠
كتابية	١١ ٣٣٧	٢٦,٢	٨ ٨٩٠	٢٠,٧	٢٠ ٢٢٧	٢٣,٥	٤٤,٠
مبيعات	٦٧	٠,٢	٣	٠,٠	٧٠	٠,٠	٤,٣
خدمات	٢٧١	٠,٦	١ ٨١٢	٤,٢	٢ ٠٨٣	٢,٤	٨٧,٠
مزارع	٤٢٦	١,٠	٣٣	٠,١	٤٥٩	٠,٥	٧,٢
صناعية							
١- ماهرون	٦ ٢٥٠	١٤,٥	٢٤٣	٠,٦	٦ ٤٩٥	٧,٥	٣,٧
٢- غير ماهرون	٢٠ ١٩٨	٤٦,٨	٢٨ ٢٤٥	٦٥,٩	٤٨ ٤٤٣	٥٦,٢	٥٨,٣
٣- محددة	٤ ١٦٧	٩,٦	٣ ٢٣٤	٧,٥	٧ ٤٠١	٨,٩	٤٣,٧

المصدر: Labour Statistics Bulletin, 1980 (as presented by ILO, 1986).

٣ - عدد المتدربين في معاهد التدريب المهني في عام ١٩٨٠

المجموع	إناث		ذكور		ميدان التدريب
	%	العدد	%	العدد	
٨٧٠	٢,٧	٢٣	٩٧,٣	٨٤٧	الإدارة والتنظيم
٤٠٧٤	١٥,٢	٦١٩	٨٤,٨	٣٤٥٥	الزراعة
٥٠٥٨	١٩,٤	٩٧٩	٨٠,٦	٤٠٧٩	التعليم
٢٢٦٠	٢٤,٤	٥٥٢	٧٥,٦	١٧٠٨	الطب والصحة العامة
٥٩٠٩	١٢,١	٧١٤	٨٧,٩	٥١٩٥	الصناعي/التقني
٣٩٦٤	٥٢,٥	٢٤٧٦	٣٧,٥	٤١٨٨	التجاري
٣٩	١٧,٩	٧	٨٢,١	٣٢	الخدمات الاجتماعية
٣٨٢	٢٤,٦	٩٤	٧٥,٤	٢٨٨	دورات تدريب أخرى
٢١٣٥٢	٤٥,٤	٩٦٩١	٥٤,٦	١١٦٦١	مدارس شاملة

المصدر: Ministry of Labour & Social Affairs, Training of manpower in Ethiopia during 1979-1980

٤ - قائمة الإطار الزمني للعمليات
مكتب شؤون المرأة، ١٩٩٤

	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O
Coordinate multisectoral and regional WID structure development	X	X	X	X	X	X				
Support the establishment of WID within government ministries	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Assist and support WID bureaux establishment in the regions	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Find ways and means to equip, develop manpower and solve the budget allocation situation	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Organize and make functional experimental workshops									X	X
Plan for two research activities								X	X	X
Plan and prepare to begin film-making on the situation of Ethiopian women										
Organize and coordinate training of WID staff (20) at EMI			X							
Coordinate the work of Awassa Home Economics Department upgrading		X	X	X	X					
Prepare sensitization programme for media decision-makers and regional officials in gender-responsive seminars	X	X	X	X	X					
Assist in programme planning and other logistic work of the launching process of sectoral and regional WID offices	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Organize study tours and actual tours for WID central and sectoral office personnel							X	X	X	X
Organize short-term training for six people, all from WAO and WID offices			X	X	X					
Organize long-term training for three B.A.s and two M.A.s, all from WID units							X	X	X	X
Offer and support technically, financially and otherwise to assist in the implementation of the national policy of Ethiopian women	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Coordinate networking and assist sectoral and regional WID offices to function effectively	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Support and follow up women's organizations and women's professional associations, their progress and in the area of assistance needed	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Encourage individuals, organizations or groups and institutions to prepare gender-responsive materials	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Support WID offices with technical assistance, logistics and material base	X	X	X	X	X	X	X		X	X
Follow up how the implementation of the national policy of Ethiopian women is changing the situation of rural women	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
What changes have been taken in terms of land tenure?						X	X	X	X	X
What changes in terms of agricultural inputs?						X	X	X	X	X
What changes in terms of credit?	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
What changes in terms of training?	X	X	X	X						X
Network with national, international and regional women's programmes										

	J	F	M	A	M	J	J	A	S	O
Interact with WID offices of the United Nations etc.	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Prepare for the World Conference in Beijing	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Follow up women's participation in contributing ideas for constitution preparation to cover women's issues	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
Monitor women's participation in election	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

٥ - مشاركة الجنسين حسب الإقليم

النساء كنسبة مئوية من المجموع	المجموع	الناخبات	الناخبون	عدد الويرداز	الإقليم
					المعلومات غير متوفرة
% ٣٩	١ ٢٢٩ ٤٧٤	٤٧٦ ١٩٣	٧٥٣ ٢٨١	٥٩	٣
% ٢٨	١ ١٦٠ ٨٧٤	٣٢٢ ٨٣٣	٨٣٧ ٩٩١	٩٣	٤
% ٣٤	٣٠٨ ٧٥٦	١٠٥ ٨٠٩	٢٠٢ ٩٤٧	١٣	٧
% ٢١	٣١٠ ٤٣١	٦٤ ٣٦٧	٢٤٥ ٠٦٤	٨	٨
% ٣٣	٢٩١ ٧٣٩	٩٥ ٧٦٧	١٩٥ ٩٧٢	١٧	٩
% ٢٦	٤٥ ٢٣٠	١١ ٥٥٩	٣٣ ٦٧١	٦	١٠
% ٤٦	١٧٠ ٦٨٥	٥٣ ٥٨٧	١١٧ ٠٩٨	١٩	١١
% ٥٠	٣٢٧ ٨١٦	١٦٨ ٠٨٠	١٦٤ ٧٣٦	٢٨	١٤

المصدر: Election Commission Bulletin, Nos.7 & 8, 1992.

البرامج القائمة والجديدة للنهوض بالمرأة حسب
الوكالات الرئيسية والمكملة - ٦

Prog. code No.	Programme	Lead agency	Complementing agency	Status
1.	Promoting peace efforts and formation and implementation of policies and strategies to prepare the socio-political foundation for economic development	Council of Representatives	All ministries, international organizations, NGOs	Ongoing
2.	Strengthening interministerial relations on gender issues	WAO in PM's Office	All ministries	Only formative stage
3.	Formation of policy, plan and implementation	WAO	All ministries	Only formative stage
4.	Monitoring and evaluating programmes/projects targeting women	WAO MOPED	All ministries, NGOs	Ongoing and in formative stage
5.	Organizing and directing WAO units in State institutions	WAO	International organizations, all ministries	Only formative stage
6.	Conducting workshops on the role and status of women in development Nutrition promotion	WAO, Government	International organizations, MOPED	Ongoing
7.	Training of personnel	MOPED	MOI, WAO, women's associations, local NGOs, multi- and bilateral organizations, ENI	Partially ongoing

Prog. code No.	Programme	Lead agency	Complementing agency	Status
8.	National literacy programme to reach the remaining hard-to-reach adults and to strengthen the post-literacy programme	MOE	WAO, women's associations, NGOs multi- and bilat-eral organizations	Ongoing
9.	Improving and expanding educational programmes/projects	MOE	WAO, women's associations, NGOs multi- and bilateral and international organizations	Ongoing
10.	Relief and settlement assistance to displaced women, with special attention to those heading households	WAO RRC	Ministry of Home Affairs, MOPED, MOLSA, NGOs, UNICEF, UNHCR, other United Nations systems	Partially ongoing
11.	Commissioning and coordinating research into the problems of equality and development of women	WAO	All concerned agencies	Proposed
12.	Legal reform	WAO	MOJ, MOLSA, cooperating international organizations	Proposed
13.	Gender awareness training for government employees	WAO	All ministries	Proposed
14.	Public information and education	WAO	Women's associations MOW, MOI, MOLSA, MOAEP, MOCS	Proposed

Prog. code No.	Programme	Lead agency	Complementing agency	Status
15.	Workshop on culture and traditions	WAO	All ministries, NGOs, religious organizations, concerned international organizations	Proposed
16.	Identifying economic programmes that would address income problems of females	WAO	Ministry of Industry, MOAEPD, MOLSA, MOCH, MOPED, NGOs, United Nations system	Proposed
17.	Child-care facilities for working women	WAO	MOLSA	Proposed
18.	Provisions of credit and marketing services	WAO	MOF, MOAEPD, United Nations system, Ministry of Foreign and Domestic Trade, Ministry for Int. Economic Assistance	Proposed
19.	Formation of policy for women in development	WAO	All ministries, NGOs, women's associations	Proposed

Source: MPA, 1992.

٧ - الموارد الإضافية المخططة للفترة ١٩٩٣-٢٠٠٢ حسب
بند الإنفاق (مقدرة بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات الرأسمالية		النفقات المتكررة			البرامج والمدخلات	
١٩٩٤/٢٠٠٢	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥/٢٠٠٢	١٩٩٤	١٩٩٣	
						١ - البحوث
						١-١ الصحة
					٢٠,٠	- ٢ مستشار
					١٠,٠	- ١ مستشار
					١٠,٠	٢-١ التربية
					٨٠,٠	- ١ مستشار
			٣٠٠,٠*	١٠٠,٠	١٠٠,٠	- تدريب المدربين وربات الأعمال الحرة
				٨٠,٠	٦٠,٠	- دعم تطوير المناهج والبرامج الدراسية مع التركيز على المرأة
					٤٥,٠	٣-١ الزراعة، حماية البيئة والتنمية
					٧٥,٠	في الأقاليم - ٦ مستشارين
				٣٨٠,٠	٣٦٠,٠	٤-١ تحديد وتعزيز
					١٠,٠	أنشطة غير زراعية تولد دخلا للمرأة
					١٠,٠	- ٣ مستشارين في القطاع الرسمي
			١٥٠,٠	١٠,٠	٥,٠	- ٣ مستشارين في القطاع غير الرسمي
						- المساعدة في توفير الائتمان المالي الذي يستهدف ربات الأعمال اللائي يعانين من مشاكل
٣٥٠,٠						٥-١ الإصلاح القانوني
						- مستشار
						٦-١ طرق لقياس مساهمة المرأة في الناتج
						٧-١ كيف تنظم على الوجه الأحسن مرافق رعاية الطفل للعاملات (في ٣ أوساط صناعية)
						٨-١ البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا التي تمكن المرأة من توفير وقت لأعمال بأجر أكثر
					٣٠,٠	- ٢ صياغة سياسة "دور المرأة في التنمية"
						- ٣ مستشارين
			٥٠,٠	٤٨,٠	٨٥,٠	- ٣ تعزيز مكتب شؤون المرأة

النفقات الرأسمالية			النفقات المتكررة			البرامج والمدخلات
١٩٩٤/٢٠٠٢	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٥/٢٠٠٢	١٩٩٤	١٩٩٣	
	٣٠,٠	٣٦,٦	٦٣,٣ ١٠,٠	٥١,١ ٣٠,٠	٤٧,٩ ٢٠,٠	٤ - تعزيز وحدة "دور المرأة في التنمية" في بحوث وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
			٤٠,٠	٣٤,٦	٣١,٣	٥ - التدريب والزيارات والجولات
			١١,٠	١٠,٠	٩,٧	٦ - حلقات العمل
	٢٤٥,١	٢٤٣,٨	٩٣٨,١	٨٥٢,٨	٤٢٥,١	٧ - إنشاء وحدات "دور المرأة في التنمية" في مكاتب الحكومة المحلية وتعزيزها

٨ - التحاق الطلاب حسب المستوى والجنس

المستوى						السنة
الثانوي		الإعدادي		الابتدائي		
النسبة المئوية للفتيات	المجموع	النسبة المئوية للفتيات	المجموع	النسبة المئوية للفتيات	المجموع	
٣٥,٤	٢١١ ٦٧٢	٣٤,١	١٨٦ ٨١٣	٣٣,٩	١ ٧٩٨ ٧٢١	٨١/١٩٨٠
٣٨,٧	٢٨٥ ٩٢٤	٣٧,٩	٣٢٩ ٣٨١	٣٨,٤	٢ ١٧٨ ٢٦٦	٨٦/١٩٨٥
٣٨,٤	٣١١ ٠٧٧	٣٨,٢	٣٨٥ ١٣٥	٣٧,٨	٢ ٤٤٩ ٠٤٧	٨٧/١٩٨٦
٣٩,٢	٤١٨ ١٢٧	٤٠,٠	٤٠١ ٥٨٤	٣٨,٢	٢ ٥٤٩ ٠٤٠	٨٩/١٩٨٨
٤١,٦	٤٤٥ ٥٧٨	٤٣,٦	٣٤٩ ١٧٩	٣٩,٠	٢ ١٥٧ ٣٥٢	٩١/١٩٩٠
٤٤,٤	٤٠٨ ٣٥٢	٤٥,٧	٣٠٥ ٦٦٩	٤١,١	١ ٧٨٢ ١٥٨	٩٢/١٩٩١
٤٥,٣	٣٥٨ ٠٧٢	٤٦,٦	٢٩٢ ٨٤٩	٤٠,١	١ ٦٣٨ ٨٩٧	٩٣/١٩٩٢

المصدر: Basic Statistics, Ministry of Education, 1994.

٩ - ألف - المرشحون للالتحاق بالصف ٦ حسب الجنس
والاجتياز بنجاح ٨٦/١٩٨٥ - ٨٨/١٩٨٧

الاجتياز بنجاح			الجنس			السنة
النسبة المئوية للإناث	الإناث	المجموع	النسبة المئوية للإناث	الإناث	المجموع	
٣٨,٢	٨٧ ٣٢٣	٢٢٨ ٦٠٠	٤٤,٦	١٢٤ ٠١٩	٢٧٣ ١٧٨	١٩٨٦
٣٨,٤	٩١ ٢٣١	٢٢٧ ٣٨٢	٤١,٨	١١٨ ٦٨٤	٢٨٩ ٣٦٧	١٩٨٧
٣٧,٨	٨٢ ٨٣٥	٢١٩ ٨٥٠	٤١,٩	١١٨ ٠٢٢	٢٣١ ٧٣٤	١٩٨٨

٩ - باء - المرشحون للالتحاق بالصف ٨ حسب الجنس
والاجتياز بنجاح ٨٦/١٩٨٥ - ٨٨/١٩٨٧

الاجتياز بنجاح			الجنس			السنة
النسبة المئوية للإناث	الإناث	المجموع	النسبة المئوية للإناث	الإناث	المجموع	
٣٧,٨	٤٤ ٥٩٢	١١٧ ٧٨٦	٤٢,٤	٧٤ ١٠٠	١٧٤ ٨٧٦	١٩٨٦
٣٧,٢	٨٤ ٣٢٨	١٤٠ ٥٨٠	٤٢,١	٨٠ ٤٤٠	٢١٤ ٥٦٨	١٩٨٧
٣٢,٩	٥٩ ٣٦٦	١٨٣ ١٣٥	٤٢,١	١٠٤ ٨٨٦	٣٣٧ ٠١١	١٩٨٨

المصدر: Ministry of Education, 1989 (as presented by Seyoum Teferra, Nov. 1991)

١٠ - إحقاق الطالبات ببرنامج المستجدين خلال السنة
الجامعية ١٩٨٨/١٩٨٩

برنامج الدرجة الجامعية			مجال التخصص
النسبة المئوية للإناث	عدد الإناث	المجموع	
١٧,٨	١٢٨	٧٢٦	العلوم الاجتماعية
١١,٥	٥٥	٤٧٠	الزراعة (علم التدبير المنزلي)
٨,١	٨٣	١٠٢٨	العلوم الطبيعية
٧,٠	٣	٤٢	علم البيطرة
٦,٦	١٢	١٨٠	الطب
٤,٠	٤	١٠١	تكنولوجيا المياه
٣,٧	٨	١٠٩	التربية

المصدر: Higher Education Main Department, 1989, (as presented by Seyoum Teferra, Nov. 1991)

١١ - الطلاب الملتحقون بالبرامج الاعتيادية لمعاهد التعليم العالي في
أثيوبيا حسب السنة والمستوى والجنس

التعليم								
السنة الجامعية	الشهادة		مرحلة البكالوريوس			ما بعد مرحلة البكالوريوس		إناث
	ذكور/ إناث	النسبة المئوية للإناث	إناث	ذكور/ إناث	النسبة المئوية للإناث	ذكور/ إناث	إناث	
٨٢/١٩٨١	٥ ٣١٥	١٨,٠	١٠ ٣٧	٩ ٤١٦	١١,٠	٢٥٤	- - -	٩٥٧
٨٣/١٩٨٢	٥ ٦٠٥	١٦,٧	١٠ ٦٩	١٠ ٢٨١	١٠,٤٠	٢٣١	١٥	٩٣٥
٨٤/١٩٨٣	٥ ٤٧٣	١٥,٣	٩٠ ٨	١٠ ٣٠٣	٨,٨١	٢٢٣	٩	٨٣٦
٨٥/١٩٨٤	٥ ٨٢١	١٦,٤	٩٩٠	١٠ ٩٩٤	٩,٠٠	٢٧٤	١٥	٩٥٥
٨٦/١٩٨٥	٦ ١٧٠	١٥,٦	١٠ ١٦	١٢ ٠٠٨	٨,٤٦	٢٧٩	٢١	٩٦١
٨٧/١٩٨٦	٦ ٠٧١	١٢,٦	٩٣٤	١١ ٥٣٠	٨,١٠	٣٢٤	٢٩	٧٦٦
٨٨/١٩٨٧	٦ ٢٥٤	١٤,٢	٩١٣	١٠ ٨٣٩	٨,٤٢	٤٣١	٢٦	٨٩١
٨٩/١٩٨٨	٦ ٦٥٧	١٤,٥	٨٧٣	١٠ ٥٤٧	٨,٢٨	٥٠٣	٣١	٩٦٥
٩٠/١٩٨٩	٦ ٧١٣	١٥,٠	٨٤٥	١٠ ٣٢٧	٨,١٨	٥٧٣	٣٧	١٠٠٤
٩١/١٩٩٠	٦ ٨٣٧	١٥,٨	٨٢٠	١٠ ٤٠١	٧,٨٨	٥٤٩	٥١	١٠٨٢

المصدر: Office of Statistics and Educational Information (HEMO) (as presented by SIDA, 1993)

١٢ - المعلمون حسب الجنس والمستوى ١٩٩٣-١٩٨٠

الثانوي النسبة المئوية للإناث	الاعدادي المجموع	الثانوي النسبة المئوية للإناث	الاعدادي المجموع	النسبة المئوية للإناث	الابتدائي المجموع	السنة
١٠,٢	٤ ٨٥٠	٨,٨	٤ ١٠١	٢٢,٢	٢٧ ٦٢٨	٨١/١٩٨٠
١١,٣	٧ ٥٧٤	٩,٩	٦ ٥٦٧	٢٥,٤	٤٥ ٨٦٠	٨٦/١٩٨٥
٨,٨	١٠ ٨٤٥	١٠,٥	٩ ١١١	٢٣,١	٥٨ ٨٧٣	٩٠/١٩٨٩
٨,٦	١١ ٤٢١	١٠,٥	٩ ٦١١	٢٣,٣	٦١ ٤٤٨	٩١/١٩٩٠
٨,٧	١٠ ٨٩٧	١٠	٩ ٦٣٢	٢٥	٦٥ ٠٩١	٩٣/١٩٩٢

المصدر: Ministry of Education, 1994.

١٣ - المعدلات الأولية للوفيات، ومعدلات وفيات الرضع،
والعمر المتوقع عند الولادة

العمر المتوقع عند الولادة			معدلات وفيات الرضع			المعدلات الأولية للوفيات			السنة
المجموع	حضر	ريف	المجموع	حضر	ريف	المجموع	حضر	ريف	
٤٣,٩	٤٥,٠	٤٣,٨	١٥٣	١٣٤	١٥٥	٢٠,٠	١٦,٩	٢٠,٠	١٩٧٠
٤٦,٩	٥٠,٨	٤٦,٥	١٣٩	١١٧	١٤١	١٧,٩	١٥,٧	١٨,١	١٩٨١
٥٢,٠	٥٥,٥	٥١,٧	١١٠	٩٤	١١٢	---	---	---	١٩٨٤
٤٧,٠	---	---	١١١	---	---	١٨,٠	---	---	١٩٩١

Data for 1970 & 1981 are from CSA and data for 1984 and from OPHCC, as presented by SIDA, المصدر:

.1993

١٤ - حالات الإيدز حسب سنة الإبلاغ

نسبة الجنسين	العدد			السنة
	المجموع	انثى	ذكر	
انثى : ذكر ١ : ١	٢	١	١	١٩٨٦
٢,٤ : ١	١٧	٥	١٢	١٩٨٧
٣,٧ : ١	٨٥	١٨	٦٧	١٩٨٨
٢,١ : ١	١٩٠	٦٢	١٢٨	١٩٨٩
١,٨ : ١	٤٤٨	١٥٦	٢٩٢	١٩٩٠
١,٩ : ١	٨٨٩	٣٠١	٥٨٨	١٩٩١
١,٦ : ١	٣ ٢٣٠	١ ٢٥٢	١ ٩٧٨	١٩٩٢
١,٤ : ١	٦٢٥	٢٥٨	٣٦٧	١٩٩٣
١,٧ : ١	٥ ٤٨٦	١ ٠٥٣	٣ ٤٣٣	المجموع

المصدر: Ministry of Health, National AIDS Control Programme; AIDS cases surveillance in Ethiopia, Feb. 1993, as Presented by UNICEF, 1993

١٥ - عدد العمال في المؤسسات المبلغة مصنفيين
حسب ملكية المؤسسة، والجنس، ونوع العمل

النسبة المئوية	العدد الكلي	عمال متعاقدون	عامل مؤقت	عامل دائم	الجنس	
						عامة
٧٢,٧	٠٢٢ ٢٦٣	٦ ٤٨٤	٥٠ ٧٠١	٢٠٥ ٨٣٧	ذكر	حكومية
١٦,٢	٥٨ ٦٢٦	٧٩٥	٧ ٠١١	٥٠ ٨٢٠	انثى	
٤,٩	١٧ ٨٩٩	٧١٠	١ ٥٤٨	١٥ ٦٤١	ذكر	شبه حكومية
٠,٤	١ ٥٨٧	٩٨	١٠٠	١ ٣٨٩	انثى	
٤,٥	١٦ ٢٨٩	٣ ٣٧٦	٢ ٨٥٤	١٠ ٠٥٩	ذكر	خاصة
١,٣	٤ ٦٣١	٧٥٨	١ ٢٠٨	٢ ٦٦٥	انثى	
٨٢,١	٢١٠ ٢٩٧	١٠ ٥٧٠	٥٥ ١٠٣	٢٣١ ٥٣٧	ذكر	المجموع
١٧,٩	٦٤ ٨٤٤	١ ٦٥١	٨ ٣١٩	٥٤ ٨٧٤	انثى	
١٠٠,٠	٠٥٤ ٣٦٢	١٢ ٢٢١	٦٣ ٤٢٢	٢٨٦ ٤١١	المجموع الكلي	

المصدر: Ministry of Labour and Social Affairs, Employment Survey in Ethiopia, 1981

١٦ - توزيع تشغيل النساء حسب الصناعة

القطاع الخاص				القطاع العام				الصناعة	
١٩٨١		١٩٧٠		١٩٨١		١٩٧٠			
النسبة المئوية للإناث	مجموع العاملين	النسبة المئوية للإناث	مجموع العاملين	النسبة المئوية للإناث	مجموع العاملين	النسبة المئوية للإناث	مجموع العاملين	الرتبة	النسبة المئوية للإناث
---	---	٦	٣٤ ٤٩٦	٦	٧٦ ٢٤٥	٨	٨٣٤	٠.٠	٨٣٤
٧.٢	١٩٤	٧	٧٨٢	---	---	٧	٢ ٧٢١	٠.٠	٢ ٧٢١
٢٥.٩	٣ ٥٨٤	٢	٦٨ ٧٦٨	٢	٦٦ ٣٠٨	١	٥ ٩٦٤	٢٧.٧	٥ ٩٦٤
---	---	٥	٥٢١	٧	٥ ٧٧١	٥	١ ٧٦٦	٣.٠	١ ٧٦٦
٢.٨	٧ ٣٦٦	٨	٥ ١١٤	٨	٢٠ ٦٦٢	٦	٩ ٩٤٢	٠.٩	٩ ٩٤٢
٣٩.٠	٧ ٦٠٧	٤	٢٢ ٣٧٥	١	١١ ٤٥٨	٢	٢ ٠٥٨	١٣.١	٢ ٠٥٨
٨.٤	٦٨٨	٣	٧ ١٥٨	٤	٢١ ٤٣٤	٣	٩ ٩٦١	١١.٧	٩ ٩٦١
---	---	---	---	٢	٨ ٣٣٠	---	---	---	---
٣٧.٠	١ ٢٣١	١	٣٥ ٦٣٤	٥	١٠٧ ٧١٦	٤	٥٩ ٥٩١	٩.٩	٥٩ ٥٩١
٢٢.٤	٢٠ ٦٧٠	٢٢.٥	١٧٦ ٨٤٨	١٥.٦	٣١٩ ٩٢٤	٩.٨	٩٢ ٨٣٧	٩.٨	٩٢ ٨٣٧

المصدر: Employment Pattern, ILO 1986

١٧ - توزيع القوة العاملة في مهن معينة حسب الجنس ١٩٧٠ و ١٩٨١

القطاع الخاص				القطاع العام				المهنة	
١٩٨١		١٩٧٠		١٩٨١		١٩٧٠			
٪	إناث	ذكر	المجموع	٪	إناث	ذكر	المجموع	٪	إناث
٢٦.٤	١٨٥	٥١٧	٧٠٢	٢٢.٨	٨٧٨	٢ ٩٧١	٣ ٨٤٩	٢.٣	٩٥٩
٣.٧	٨	٢٠٧	٢١٥	٤.٢	١٣٦	٣ ٠٩١	٣ ٢٢٧	٢.٨	١١٦
١٦.٧	٤١٤	٢ ٠٦٤	٢ ٤٧٨	٢٣.٥	٢ ٠١٣	٦ ٥٦١	٨ ٥٧٤	٢٢.٣	١٤ ٢٨٣
٢٧.٣	١٢٣	٣٢٧	٤٥٠	٦.٠	٧٣٦	١١ ٥٥١	١٢ ٢٨٧	١١.٢	٤٤
٢٢.٣	٥٠٠	١ ٧٤٤	٢ ٢٤٤	٤٤.١	١٦ ٤٠٨	٢٠ ٧٨٨	٣٧ ١٩٦	٢١.٩	٨ ٦٥٢
١٠.٠	٢	١٨	٢٠	٢.٠	٧٩٣	٣٨ ٧٨٠	٣٩ ٥٧٣	٦.٦	٢ ٠٣٩
٢٣.٣	٣ ٣٩٦	١١ ١٦٥	١٤ ٥٦١	٢٦.٠	١٨ ٧٤٤	٥٣ ٣٦٨	٧٢ ١١٢	١٨.٦	٢٢ ٦٣٠
٢٢.٤	٤ ٦٢٨	١٦ ٠٤٢	٢٠ ٦٧٠	٢٢.٥	٣٩ ٧٠٨	١٣٧ ١١٠	١٧٦ ٨١٨	١٥.٦	٥٠ ٠٢٣

Gross Comparisons in the Performance of the Public & Private Sectors in 1971 and 1981 (as : المصدر)

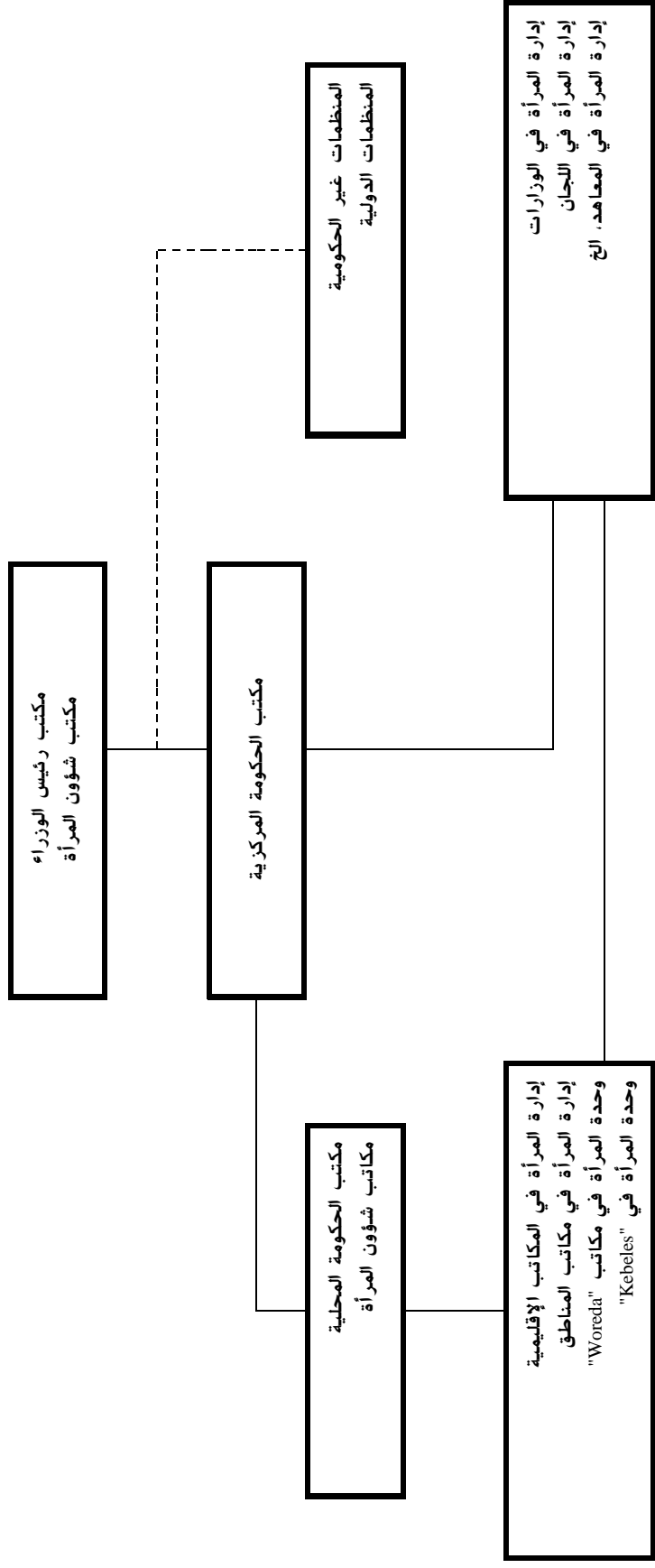
.Presented by ILO, (1986)

١٨ - المسجلون من الباحثين عن العمل حسب التعليم والجنس

التعليمي	الذكور	% من المجموع	أُنثى	% من المجموع	المجموع	% من المجموع الكلي	
أميون	١١ ٥٦٥	٣٣,٧	٧٨٧ ٢٣	٥٥,٥	٣٨ ٣٥٢	٤٤,٦	٦٢,٠
ابتدائي	١١ ١٢٣	٢٥,٨	٦ ٥٨٤	١٥,٤	١٧ ٧٠٧	٢٠,٦	٣٧,٢
ثانوي							
إعدادي	٣ ١٧٥	٧,٤	٢ ٥٤١	٥,٩	٥ ٦٩٨	٦,٦	٤٤,٦
ثانوي	٨ ٢٥٨	١٩,١	٥ ٥٥٠	١٢,٩	١٣ ٨٠٨	١٦,٠	٤٠,٢
تقني	١ ٠٥٢	٢,٤	٨٩٢	٢,١	١ ٩٤٤	٢,٣	٤٥,٩
كلية							
أكمل	٨٦٥	٢,٠	٢٧٨	٠,٧	١ ١٤٣	١,٣	٢٤,٣
لم يكمل	٥	٠,٠	٣	٠,٠	٨	٠,٠	٣٧,٥
غير محدد	٤ ١٦٦	٩,٦	٣ ٢٣٣	٧,٥	٧ ٣٩٩	٨,٦	٤٣,٧

المصدر: Labour Statistics Bulletin 1980 (as Presented by, ILO, 1986).

الشكل - ١ - علاقة مكتب شؤون المرأة وإدارات المرأة في مختلف المؤسسات



المرفق الثالث

المراجع

- Adanech Kidane Mariam and Azeb Tamirat (1991), Gender Influence on Women's Health, A Review of the Ethiopian Situation, Gender issues in Ethiopia, IES. Ethiopia.
- Alasebu Gebre Selassie (1987), Current Machinery for the Integration of Women in Development in Ethiopia, Addis Ababa.
- Atsede Wondimagnehu, (1991) Women in Science and Technology in Ethiopia, Gender issues in Ethiopia, IES.
- CERTWID (1993), vol. 1, No. 1.
- Central Statistical Authority (1990), Facts and Figures.
- Daniel Haile (1980), Law and the Status of Women in Ethiopia.
- Fellows, R. A. (1993), Country gender analysis, Ethiopia, SIDA.
- Gennet Zewdie (1991), Women in Primary and Secondary Education, Gender issues in Ethiopia, IES.
- Guenet G./Kiristos (1974), Attitude of the Society towards Women in Ethiopia, Addis Ababa University.
- Hammond Jenny (1994), Women and the Liberation Struggle in Northern Ethiopia, paper presented at a conference on Women and War, St. Anthony's College, Oxford.
- Hillina Tadesse Tamrat (1994), Ethiopian Law from a Gender Perspective: A Human Rights Study, Faculty of Law, Addis Ababa University.
- Hirut Terefe (1979), The Role of Women in Nation Building, Senior paper, Department of Sociology, Addis Ababa University.
- ILO (1986), Women's Employment Patterns, Discrimination and Promotion of Equality in Africa (Case study - Ethiopia).
- MOLSA (1981), Employment survey in Ethiopia.
- MOLSA (1983), Training of Manpower in Ethiopia during 1979/1980.
- MOLSA (1993), Women's Advancement in Ethiopia, Women's Affairs Coordinating Office.
- MOLSA (1994), Situation Analysis of Employment and Livelihood and Women in Development (draft).
- Seyoum Teferra (1991), The Participation of Girls in Higher Education in Ethiopia, IES.
- Transitional Government of Ethiopia (1992), Election Commission Bulletin, Nos. 2, 7 and 8.
- Transitional Government of Ethiopia (1993), Office of the Prime Minister, National Policy of Ethiopia, Addis Ababa.

Transitional Government of Ethiopia (1993), National Social Policy of Ethiopia.

Transitional Government of Ethiopia (1993), National Education and Training Policy of Ethiopia, Addis Ababa.

Transitional Government of Ethiopia (1993), Relief and Rehabilitation Policy of Ethiopia, Addis Ababa.

Transitional Government of Ethiopia (1993), A National Policy on Ethiopian Women, Addis Ababa.

Transitional Government of Ethiopia (1993), National Health Policy, Addis Ababa.

Tsion Dessie. Women in Education and Training Issues and Prospect (case study - Ethiopia) (1993).

United Nations Economic Commission for Africa (1984), Rural Progress, Quarterly Bulletin, Nos. 1 and 2.

United Nations Children's Fund (1991), A situation analysis of children and women in Ethiopia.

United Nations Children's Fund (1993), Children and women in Ethiopia, A situation report.

Women's Affairs Office (1993), Profile of Ethiopian Women and Highlights of the National Policy on Ethiopian Women.

Women's Affairs Office (1993), Ethiopia's report for the 1995 Beijing Conference.

Women's Affairs Office (1993), Plan of action for the Women's Affairs Office for the year 1994.

World Bank (1989) Ethiopia: Market Towns Development Project, Infrastructural Operations Division, Eastern Africa, Washington, D.C.

- - - - -